مؤسسة ضمان الودائع
DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

التقريـر السنـوي
٢٠٢١

ضمان الودائع
ضمان لمستقبل مدخراتك

صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثّاني ابن الحسين المعظّم
ملك المملكة الأردنية الهاشمية

صاحب السّمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثّاني
وليّ العهد المعظّم

قائمة المحتويات

- **رؤيتنا، رسالتنا، قيمنا الجوهرية، أهدافنا** ٧
- **كلمــة رئيس مجلس الإدارة** ٩
- **كلمة المدير العام** ١١
- **العام ٢٠٢١ في سطور (ابرز إنجازات المؤسسة وتطلعاتها المستقبلية)** ١٣
- **قائمة المصطلحات** ١٥
- **الحوكمة المؤسسية** ١٨
  - الاطار المؤسسي التشريعي ١٨
  - مجلس الإدارة ١٨
  - أعضاء مجلس الإدارة ٢٠
  - الجهاز الإداري والتنفيذي للمؤسسة ٢١
  - اللجان (اللجان الداخلية واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة) ٢٢
  - الهيكل التنظيمي للمؤسسة ٢٣
  - الإفصاح والشفافية ٢٤
  - إدارة المخاطر ٢٤
  - سياسة أمن وحماية المعلومات ٢٤
- **نبذة عن المؤسسة** ٢٦
  - المهام والصلاحيات ٢٦
  - السمات الرئيسية لنظام ضمان الودائع ٢٨
  - صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية ٢٩
- **تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني** ٣٢
- **البنوك العاملة في المملكة كما هي في نهاية العام ٢٠٢١** ٤١
- **الأداء المالي للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الاسلامية** ٤٤
- **التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي** ٥١
- **التخطيط الإستراتيجي في المؤسسة** ٥٥
  - البرنامج المالي ضمن الخطة الاستراتيجية ٥٥
- **القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١** ٥٩
- **القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١** ٨٢

مؤسسة ضمان الودائع
Deposit Insurance Corporation

ضمان الودائع
ضمان لمستقبل مدخراتك

رؤيتنـــا:

أن نكون مؤسسة رائدة مهنياً في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي.

رسـالتنـــا:

حماية المودعين لدى البنـوك وتشجيع الادخار وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة.

قيمنا الجوهريـة:

الانتمـــاء : الحس بالمسؤولية والولاء والإخلاص تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.

النزاهة : الالتزام بأفضل المعايير الأخلاقية والمهنية.

التميز : تطبيق المعايير والممارسات الدولية وأفضل المهارات والمعارف والخبرات المتاحة للقيام بالمهام بكفاءة وفعالية.

روح الفريق : توثيق علاقات التعاون بين موظفي المؤسسة والمحافظة على خطوط اتصال مع الأطراف ذات العلاقة.

التدريب والتعلم المستمر : الحرص على الارتقاء علمياً ومهنياً لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

أهـدافنا:

١. تأمين الحماية التامة لغالبية المودعين لدى الجهاز المصرفي.

٢. المحافظة على الجاهزية والقدرة المالية والتشغيلية وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات.

٣. إدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.

٤. المساهمة في معالجة البنوك التي تتعرض لمشاكل ذات أثر جوهري في مراكزها المالية.

٥. المساهمة في نشر ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.

٦. توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في المملكة.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

د.عادل الشركس

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة الكرام أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي السادس عشر لمؤسسة ضمان الودائع للعام ٢٠٢١، والذي يلقي الضوء على أبرز التطورات التي شهدتها المؤسسة في شتى المجالات، والتغيرات التي طرأت على أهم مؤشراتها الرئيسية ومحفظتها الاستثمارية، متضمناً تقرير المدقق المستقل حول القوائم المالية للمؤسسة للعام ٢٠٢١.

فقد أظهر الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٢١ مؤشرات واضحة على بدء التعافي من تداعيات جائحة كورونا، مدفوعاً بالتوسع الكبير في تلقي اللقاح ضد الفيروس من جهة، وباستمرار آثار السياسات المالية والنقدية التوسعية التي تبنتها معظم الدول للحد من التداعيات السلبية للجائحة، من جهة أخرى. إذ حقق الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة ٦,١٪ بالمقارنة مع انكماش نسبته ٣,١٪ في عام ٢٠٢٠.

على المستوى المحلي، بدأ الاقتصاد الأردني التعافي التدريجي من تداعيات الجائحة محققاً نمواً بنسبة ٢,٢٪، وذلك بعد الانكماش الذي سجله في العام المنصرم بنسبة ١,٦٪. واستمر البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية تتسم بالمرونة والاستجابة المناسبة لمتطلبات المرحلة، بما يعزز الحفاظ على الاستقرار النقدي والمصرفي في المملكة، وتوفير هيكل ملائم لأسعار الفائدة. وسجلت احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية مستوىً قياسياً في نهاية عام ٢٠٢١ بلغ (١٨) مليار دولار، وهو ما يُغطي مستوردات المملكة من السلع والخدمات لما يزيد عن (٩) أشهر.

وعلى صعيد مؤشرات القطاع المصرفي، ارتفع حجم الودائع لدى البنوك في المملكة بمقدار (٢,٧) مليار دينار ليصل إلى (٣٩,٥) مليار دينار. وتجاوزت موجودات البنوك (٦١) مليار دينار، مرتفعة بما يزيد عن (٤) مليار دينار عن عام ٢٠٢٠. وتظهر مؤشرات السلامة المالية قوة البنوك ومتانتها، حيث تجاوزت نسبة كفاية رأس المال النسبة المفروضة من قبل البنك المركزي، والحد الأدنى المطلوب من بازل III، مسجلةً (١٨,٠٪). وتجاوزت نسبة السيولة لدى البنوك النسبة القانونية المفروضة من قبل البنك المركزي والبالغة (١٠٠٪) لتسجل (١٤١,٥٪). وقد تمكنت البنوك كذلك من الحفاظ على نسبة متدنية للديون غير العاملة لتبلغ (٥,٠٪)، في حين بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة حوالي (٧٩,٩٪).

أما على صعيد مؤسسة ضمان الودائع، فقد بلغ عدد المودعين المشمولة ودائعهم بمظلة نظام ضمان الودائع في المملكة، متضمنة المودعين لدى البنوك الإسلامية، ما يقارب (٣,٧) مليون مودع، (٩٧,٧٪) منهم مضمونين بالكامل وبسقف تعويض فوري قيمته خمسين ألف دينار. أما بالنسبة للأداء المالي للمؤسسة، فقد استمرت المؤسسة بسياستها الاستثمارية التي تتسم بتجنب المخاطر لبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات قادر على تعويض المودعين ومواجهة مخاطر معالجة البنوك، حيث تجاوز بذلك رصيد احتياطياتها مليار دينار مغطياً (١٢,٢٪) من بوليصة ضمان البنوك الأعضاء في المؤسسة.

وفي الختام، أدعوكم لاستعراض إنجازات عام مضى من عمر مؤسسة ضمان الودائع، التي باتت ركناً أساسياً من أركان شبكة الحماية المصرفية في المملكة، والدعامة الحقيقية لبث الثقة لدى المودعين في الجهاز المصرفي. مؤكداً التزام المؤسسة وسعيها الدؤوب لتحقيق رؤيتها الجلية في ضمان الودائع، وذلك بفضل الجهود المضنية التي يبذلها الزملاء الكرام أعضاء مجلس الإدارة وجميع العاملين فيها، مقدماً لهم جميعاً بالغ الشكر والتقدير على حرصهم وتفانيهم بالعمل على تحقيق رسالة المؤسسة المنشودة وتطوير أعمالها، آملاً المزيد من العطاء الهادف للحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي والداعم للاقتصاد الوطني، داعياً المولى عزّ وجل أن يمّدَ الأردن الغالي مزيداً من التقدم والازدهار، في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، حفظه الله ورعاه.

كلمة المدير العام

كلمة المدير العام

معتز ابراهيم بربور

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي لمؤسسة ضمان الودائع للعام ٢٠٢١ والذي أستعرض من خلاله أهم نتائج وإنجازات المؤسسة التي ما زالت مستمرة في عطائها لتحقيق رسالتها الهادفة في حماية المودعين وتشجيع الادخار والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة، حيث استمرت المؤسسة بمتابعة مؤشرات الودائع والمودعين والمؤشرات ذات العلاقة بكفاية الاحتياطيات وتجاوزها الحد المستهدف قانوناً مما مكّنها من الاستمرار للعام الرابع على التوالي من تخفيض نسبة رسم الاشتراك السنوي الذي يتم تقاضيه من البنوك الأعضاء للأعوام ٢٠١٩ -٢٠٢٢ إلى نسبة ١,٧٥ بالألف بدلاً من نسبة ٢,٥ بالألف. مؤكداً بذلك استمرار نهج الشفافية التي خطته المؤسسة منذ نشأتها واستمرار مسيرتها بعزم وثبات لتكون مؤسسة رائدة مهنياً في تأدية دورها الوطني المناط بها.

وعلى صعيد الأداء المالي للمؤسسة، بلغت رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠٢١م حوالي (٣٥,٩) مليون دينار، كما بلغت رسوم الاشتراك المحصّلة من البنوك الإسلامية الأعضاء في صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية حوالي (١٧,٦) مليون دينار، إضافة إلى تحقيق عوائد على محفظة استثمارات المؤسسة بلغت حوالي (٤٧,٨) مليون دينار، لترتفع بذلك احتياطيات المؤسسة إلى حوالي (١٠١١,٢) مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢١، بنسبة نمو مقدارها (٨,٩٪) عن نهاية العام ٢٠٢٠، ولتصل نسبة تغطية احتياطيات المؤسسة للودائع الخاضعة إلى مستويات مناسبة ومريحة ومن أفضل النسب العالمية. كما استمرت المؤسسة بالعمل على إدارة استثماراتها بكفاءة وفعالية ضمن أحكام قانونها حيث بلغت قيمة محفظة استثمارات المؤسسة حوالي (٩٨٨,٦) مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢١ بمتوسط عائد بلغ (٤,٩٪) وبمعدل نمو (٨,٠٪) عن قيمتها في نهاية العام ٢٠٢٠ والبالغة (٩١٥,٣) مليون دينار.

أما على صعيد المؤشرات الرئيسة للودائع والمودعين، بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل (٩٧,٤٪) من المودعين والذين تشكل ودائعهم (٢٤,٧٪) من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون ضمن سقف ضمان مقداره (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار لكل مودع لكل بنك عضو، ما يعادل (٥,١) ضعف متوسط الوديعة الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة.

إعلامياً، واصلت المؤسسة جهودها لرفع نسبة الوعي الجماهيري بنظام ضمان الودائع من خلال تحديث ونشر المعلومات على الموقع الالكتروني وبوابة الحكومة الالكترونية وصفحة المؤسسة على موقع التواصل الاجتماعي.

وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، شاركت المؤسسة في حضور اجتماعات الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) التي تم عقدها عبر التطبيق المرئي والمسموع (WEBEX) ومنها الاجتماع السنوي العام (العشرون) للهيئة الدولية لضامني الودائع واجتماعات المجلس التنفيذي ولجان المجلس واللجنة الاقليمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA)، واجتماعات فريق عمل الخطة الاستراتيجية(SPWG) حيث تم انتخاب المؤسسة في عضوية اللجنة المنبثقة عن فريق العمل والمسؤولة عن رسوم الاشتراك في الهيئة (SPWG-FEE SUBGROUP).

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير إلى عطوفة رئيس مجلس الإدارة والسادة أعضاء المجلس الكرام لجهودهم ودعمهم المتواصل وتوجيهاتهم القيمة لمسيرة المؤسسة، وإلى كافة الزميلات والزملاء العاملين فيها ، سائلاً المولى عز وجل أن يحفظ وطننا من شر الوباء وأن يوفقنا جميعاً لخدمة الأردن الغالي في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

أبرز انجازات المؤسسة
وتطلعاتها المستقبلية

أبرز انجازات المؤسسة وتطلعاتها المستقبلية

تسعى المؤسسة بشكل مستمر لتحقيق رؤيتها المستقبلية بأن تلعب دوراً هاماً وأن تكون أنموذجاً يُحتذى به في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي، وأن تكون طرفاً فعّالاً في شبكة الحماية المصرفية لتكوّن شراكة تكاملية هدفها تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي وصولاً إلى المساهمة في تعزيز الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة. وذلك من خلال قيام المؤسسة بتنفيذ الالتزامات القانونية المناطة بها وأهمها توفير الحماية للمودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها بكفاءة وفعالية وبالسرعة الممكنة.

تميّز العام ٢٠٢١ بتطور المؤشرات ذات الصلة بضمان الودائع، حيث تقدم المؤسسة حماية كاملة لحوالي ٩٧,٢٪ من اجمالي المودعين لدى البنوك الأعضاء، وناهز مستوى الاحتياطيات (١٠١١,٢) مليون دينار، لتصل نسبة تغطية الاحتياطيات للودائع الخاضعة لأحكام القانون الى (٤,٦٦٪) في نهاية العام حيث قرر مجلس إدارة المؤسسة وللسنة الرابعة على التوالي تخفيض رسم الاشتراك السنوي للبنوك الأعضاء في المؤسسة من اثنين ونصف بالألف إلى واحد وخمسة وسبعين بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات

- نظام ضمان الودائع:

أحد أطراف شبكة الحماية المصرفية والتي تقوم على حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم، كما ويضطلع نظام ضمان الودائع بعدة مهام أخرى أبرزها: تصفية البنوك، وإيجاد حلول للبنوك التي تواجه مشاكل ذات أثر جوهري في مراكزها المالية.

- سقف الضمان:

الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويض فوري لكل مودع لدى أي بنك يصدر قرار بتصفيته وبما لا يزيد عن (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف دينار أردني.

- الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك باستثناء ودائع الحكومة وودائع ما بين البنوك والتأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

- صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية:

صندوق يتمتع بشخصية اعتبارية تتولى إدارته المؤسسة على أساس الوكالة بالأجر، حيث يقوم الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون، ويكون الدفع من جميع الأطراف ذات العلاقة على سبيل التبرع.

- البنوك الأعضاء في مؤسسة ضمان الودائع:

جميع البنوك التجارية الأردنية وفروع البنوك التجارية الأجنبية العاملة في المملكة، باستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة.

- البنوك الأعضاء في صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية:

جميع البنوك الإسلامية الأردنية وفروع البنوك الإسلامية الأجنبية العاملة في المملكة، باستثناء فروع البنوك الإسلامية الأردنية العاملة خارج المملكة.

- الودائع المضمونة كلياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تساوي أو تقل قيمتها عن (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف دينار أردني.

- الودائع المضمونة جزئياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد قيمتها عن (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف دينار أردني.

- بوليصة الضمان (الودائع الخاضعة للتعويض الفوري):

مجموع المبالغ التي تدفع إلى المودعين المضمونين بحد أقصى ٥٠,٠٠٠ دينار أردني لكل مودع كتعويض فوري في حال تصفية البنك.

- التصفية:

إنهاء أعمال أي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته، حيث تكون المؤسسة المصفي والممثل القانوني الوحيد لأي بنك يتقرر تصفيته.

قائمة المصطلحات

- التعويض:

دفع مبالغ الضمان للمودعين المضمونين لدى أي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته، ويتعين على المؤسسة أن تدفع مبلغ الضمان المستحق لصاحب الوديعة المضمونة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار التصفية.

- المبادئ الأساسية المعدّلة لأنظمة ضمان الودائع الفعّالة:

مجموعة من المبادىء لأنظمة ضمان ودائع فعّالة وعددها (١٦) مبدأً أساسياً، صدرت عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) وتم مراجعتها بشكل نهائي من قبل مجموعة عمل تضم ممثلين عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) والمنتدى الأوروبي لضامني الودائع (EFDI) والمفوضية الأوروبية (EC) ومعهد الاستقرار المالي (FSB) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB).

- معالجة البنوك:

عملية إيجاد حلول لأي بنك يواجه مشاكل ذات أثر جوهري في مركزه المالي، وقد يتضمن هذا القرار اتخاذ إجراء أو أكثر من إجراءات عملية معالجة البنوك وذلك في حال تبين للمؤسسة أن اتخاذ هذا الإجراء أقل كلفة من السير في إجراءات التصفية ودفع مبالغ التعويض.

- الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI):

هيئة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، أنشئت بموجب القانون السويسري في شهر أيار لعام ٢٠٠٢، مقرها في بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل في سويسرا، هدفها تعزيز كفاءة أنظمة ضمان الودائع من خلال توفير أدلّة إرشادية، وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي وتبادل الخبرات في مجال ضمان الودائع، ويبلغ عدد مؤسسات ضمان الودائع المشاركة في الهيئة حالياً (٩١) عضواً و(٩) مؤسسات تابعة، بالإضافة إلى (١٧) شريكاً.

الحوكمة المؤسسية

الحوكمة المؤسسية

الحوكمة المؤسسية

جاء إنشاء مؤسسة ضمان الودائع في العام ٢٠٠٠ في إطار تطوير البناء المؤسسي والتشريعي ومكملاً لشبكة الحماية المصرفية في المملكة، وقد انتهجت المؤسسة منذ تأسيسها ترسيخ البناء المؤسسي بما يضمن تحقيق رسالة حماية المودعين بضمان ودائعهم لدى البنوك وفق أحكام القانون، وبما ينسجم والمبدأ الثالث (الحوكمة) من المبادئ الأساسية المعدلة لأنظمة ضمان الودائع الفعالة الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) والذي يقضي بأنه يجب أن يكون ضامن الودائع مستقل مالياً وإدارياً وأن يمارس أعماله بشفافية ومسؤولية وبمعزل عن أي تدخل خارجي.

> يقتضي المبدأ الثالث (الحوكمة) من المبادئ الأساسية المعدلة لأنظمة ضمان الودائع الفعّالة بأنه يجب أن يكون ضامن الودائع مستقل مالياً وإدارياً وأن يمارس أعماله بشفافية ومسؤولية وبمعزل عن أي تدخل خارجي.

الإطار المؤسسي التشريعي:

تم وضع الملامح الرئيسة لنظام ضمان الودائع ضمن إطار قانوني شامل يوضّح أهداف المؤسسة والمهام والأدوار المناطة بالمؤسسة والصلاحيات والإجراءات التي تقوم بها لتحقيق الهدف الأساسي من إنشائها حيث أورد القانون أحكاماً وصلاحيات يتعيّن على المؤسسة الالتزام بها للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية واستقلالية دون أي تدخل من جهات خارجية، كما حدد قانون المؤسسة حقوق المودعين والعلاقة مع البنك المركزي والإطار المؤسسي مع الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

مجلس الإدارة

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية أربع أعضاء من القطاع الحكومي بما فيهم مدير عام المؤسسة، وعضوين من القطاع الخاص يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء ويشترط أن لا يكونا من إداريي أي بنك طيلة مدة عضويتهما في المجلس وطيلة السنتين التاليتين لانتهاء هذه العضوية. ويتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة – من ضمنهم المدير العام - على أسس محددة.

وقد حدد قانون المؤسسة مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومنها على سبيل المثال وضع السياسة العامة وإقرار الخطة العامة لاستثمار أموال المؤسسة وفق أحكام قانون المؤسسة ووضع الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري للمؤسسة وإقرار الموازنة السنوية، بالإضافة إلى منحه ممارسة صلاحيات مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة المنصوص عليها في قانون الشركات بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع أحكام قانون المؤسسة. وقد حددت اجتماعات المجلس بدعوة من رئيس المجلس مرة كل شهرين أو كلما دعت الحاجة لذلك، وتصدر قراراته بالإجماع أو بأغلبية عدد أعضائه وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

كما أعطى قانون المؤسسة المدير العام المهام والصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون المؤسسة بما فيها تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة والقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والإشراف على الجهاز الإداري للمؤسسة.

أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
عطوفة الدكتور عادل أحمد الشركس[1]
محافظ البنك المركزي الأردني

نائب رئيس مجلس الإدارة
عطوفة السيد زياد اسعد غنما[2]
نائب محافظ البنك المركزي الأردني

عطوفة الدكتور
عبدالحكيم الشبلي
أمين عام وزارة المالية

عطوفة الدكتور
وائل علي العرموطي
مراقب عام الشركات
وزارة الصناعة والتجارة والتموين

عطوفة السيد
معتـز ابراهيم بربـور
مديـر عام مؤسسة ضمان الودائع

معالي السيدة
هالة بسيسو لطوف
شريك في شركة "آية"
للإستشارات والتنمية

عطوفة الدكتور
عدلي شحادة قندح[3]
مستشار اقتصادي ومالي ومصرفي

١- صدرت الارادة الملكية السامية بتعيين عطوفة الدكتور عادل أحمد الشركس محافظاً للبنك المركزي الأردني اعتباراً من ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٢ خلفا لمعالي الدكتور زياد فريز.

٢- تم تعيين عطوفة السيد زياد اسعد غنما نائباً لرئيس مجلس الإدارة اعتباراً من ٩ شباط ٢٠٢٢ خلفاً لعطوفة الدكتور عادل أحمد الشركس.

٣- تم تعيين سعادة الدكتور عدلي شحادة قندح عضواً في مجلس الإدارة اعتباراً من ١٠ نيسان ٢٠٢٢ خلفاً لعطوفة الدكتور جمال صلاح.

الجهاز الإداري والتنفيذي

يتكون الجهاز الإداري والتنفيذي للمؤسسة مما يلي:-

ـ دائرة الضمان والتصفية:

تتولى الدائرة اقتراح وتنفيذ وتطوير سياسات ضمان الودائع في المؤسسة وبما يضمن تأسيس المستويات المطلوبة من الحوافز لدى المودعين لفرض انضباط السوق ولدى البنوك لحفزها على إدارة أفضل لمستويات مخاطرها. كما تتولى الدائرة إدارة الاجراءات الخاصة بمعالجة اوضاع البنك الذي يتعرض لمشاكل ذات أثر جوهري في مركزه المالي، بالاضافة الى إدارة المهام المناطة بالمؤسسة كمصفٍ لأي بنك يتقرر تصفيته وفق أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه، وتعمل على وضع وتطوير السياسات المختلفة لعملية التصفية وذلك لتنفيذ إجراءاتها بكفاءة وفعالية. كما تتولى وضع وتطوير وإدارة إجراءات تعويض المودعين بموجب أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه.

ـ الدائرة الإدارية:

تتولى الدائرة تأمين احتياجات المؤسسة من الكوادر البشرية ومن الأجهزة ومن اللوازم والاجهزة والمعدات وصيانتها وإدارة وتأمين الخدمات المساندة اللازمة لعمل المؤسسة، واحتساب كافة النفقات الذاتية والادارية للمؤسسة وموظفيها، وتطوير جميع الملفات الخاصة بأمور المؤسسة التنظيمية.

ـ الدائرة المالية والاستثمار:

تتولى الدائرة إدارة استثمارات أموال المؤسسة بما في ذلك إيداع ما يلزمها من أموال لدى أي بنك وإدارة الاقتراض لتسديد الالتزامات المترتبة عليها وفق أحكام قانونها وتنفيذ الاجراءات اللازمة لدفع النفقات الذاتية والنفقات الادارية ومسك السجلات والدفاتر المحاسبية المركزية.

ـ وحدة العلاقات الخارجية والعامة:

تتولى الوحدة إدارة العلاقات الخارجية والعامة للمؤسسة وعضويتها في اللجان الإقليمية والدولية وفي الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI)، وإدارة أنشطة التوعية الإعلامية والاتصال مع البنوك الأعضاء وإدارة الأنشطة والفعاليات المحلية المختلفة للمؤسسة.

ـ وحدة الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال:

تتولى الوحدة وضع وتطوير الاطار العام لادارة المخاطر في المؤسسة على المستوى الكلي وعلى مستوى الدوائر والوحدات في المؤسسة، ووضع ومراجعة استراتيجية ومنهجية وسياسات إدارة المخاطر في المؤسسة، ومتابعة الامتثال بالقوانين والانظمة والتعليمات من قبل المؤسسة.

- وحدة التدقيق الداخلي:

ترتبط وحدة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة وتتولى مهمة التحقق من صحة وسلامة نشاطات المؤسسة المختلفة وتزويد التوصيات بنتائج الفحص والتقييم والتحليل لإدارات المؤسسة المختلفة بهدف النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفاعلية.

- وحدة الدعم الفني وتكنولوجيا المعلومات:

تتولى وحدة الدعم الفني وتكنولوجيا المعلومات إدارة أنظمة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وشبكة الحاسوب الخاصة بالمؤسسة، تنفيذ أعمال الصيانة لأجهزة الحاسوب وأنظمة التشغيل والبرمجيات.

تم استحداث وظيفة مدير الأمن السيبراني وأمن المعلومات تختص بمتابعة وتنفيذ إجراءات الأمن والحماية الخاصة بالمعلومات والبيانات والأصول الخاصة بالمؤسسة بكافة مراحلها. ووضع الإطار المتكامل للحفاظ على جاهزية المؤسسة للاستجابة والتصدي للحوادث الأمنية السيبرانية والتصدي لمخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني.

اللجان المتخصصة الدائمة في المؤسسة

لتعزيز مبادئ الحاكمية المؤسسية لدى المؤسسة هنالك عدد من اللجان الدائمة المتخصصة تظهر على هيكلها التنظيمي، حيث توجد لجنة تسمى (لجنة التدقيق). وهناك لجان دائمة تُشكل في المؤسسة تكون مرتبطة بالمدير العام أو مساعده وتتخذ توصياتها بقرار من المدير العام، وهي كالآتي:

١. لجنة الموارد البشرية.

٢. لجنة اللوازم.

٣. لجنة الاستثمار والتمويل.

٤. لجنة النشاط الاجتماعي.

كما وللمدير العام أن يؤلف لجان دائمة أو مؤقتة متخصصة لتدارس أية نواحي من أعمال المؤسسة وشؤون إدارتها، وتقديم التوصيات بشأنها.

اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة

لجنة التدقيق الداخلي :-

تشكل لجنة التدقيق الداخلي بقرار من مجلس الإدارة، وتتكون من أعضاء مستقلين من غير المنوط بهم أعمال تنفيذية داخل المؤسسة، على أن يكون بينهم عضو واحد على الأقل ذو خبرة في التقارير المالية وتساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بالإشراف على عملية إعداد وعرض التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلي، وعملية التدقيق وعمليات المؤسسة لمراقبة الالتزام بالقوانين والأنظمة وقواعد السلوك الوظيفي ويرتبط التدقيق الداخلي مباشرةً بلجنة التدقيق.

الهيكل التنظيمي

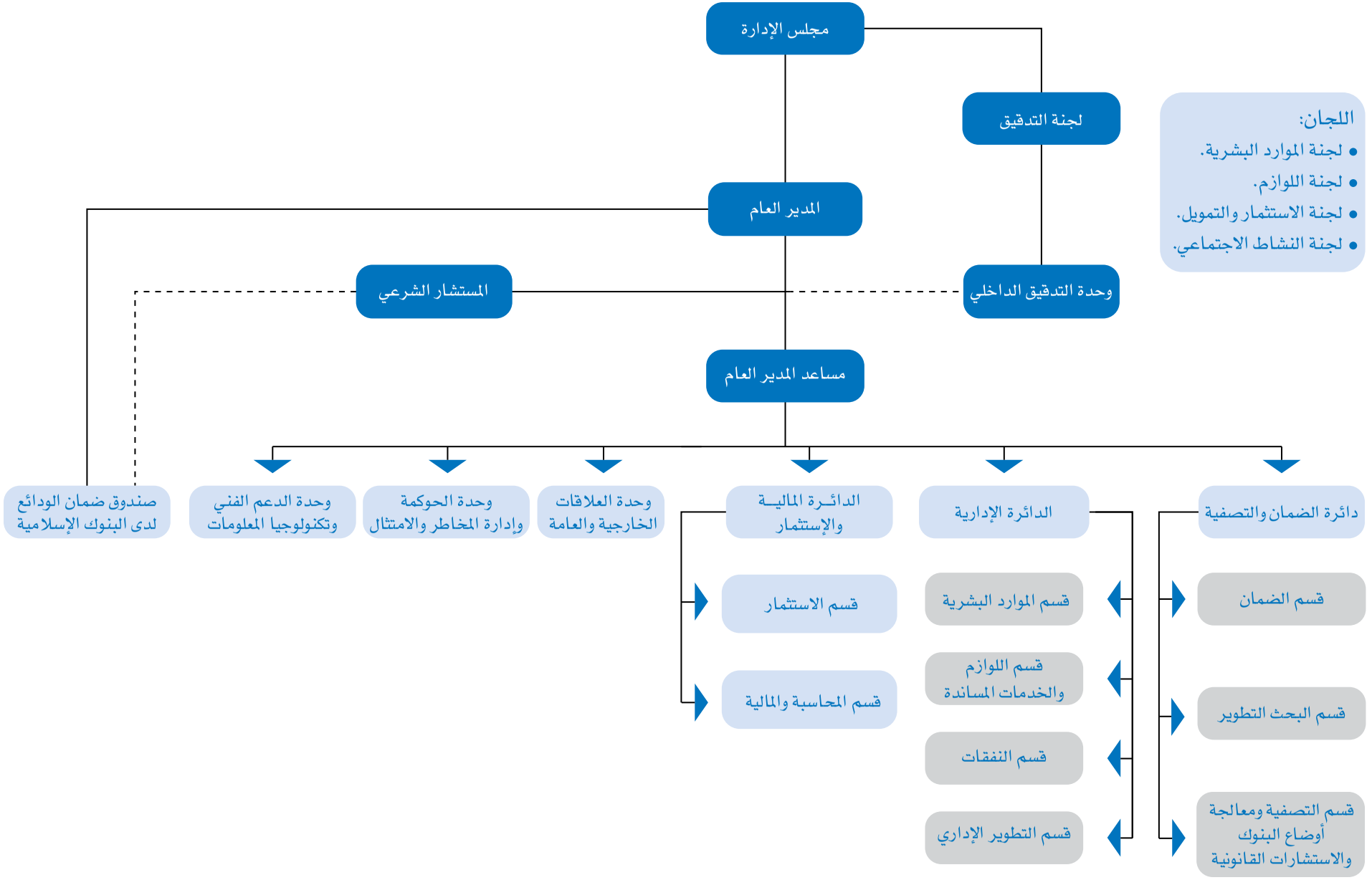

الحوكمة المؤسسية

الإفصاح والشفافية

"إن الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ الحوكمة، ويهدف إلى التأكد من أن أصحاب المصالح على فهم ودراية بالمعلومات الجوهرية الناتجة عن عمليات المؤسسة ونشاطاتها.

تلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح وفقا للمعايير ومتطلبات الجهات الرقابية وتقوم الإدارة بالتأكيد على مسؤوليتها تجاه عرض البيانات المالية بدقة وعدالة وهي معنية بالإفصاح من خلال قيامها في تقريرها السنوي بتقديم كافة المعلومات الموثوقة مالية وغير مالية والتي تهم أصحاب المصلحة مع التركيز على المعلومات التي تهم المودعين بشكل واضح وفي الوقت المناسب وبما يمكّن من تقييم الموقف المالي للمؤسسة وإنجازاتها وأنشطتها ومقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، كما يستعرض التقرير السنوي ضمن محتوياته الحاكمية المؤسسية، هيكل ومهام إدارة المخاطر، الهيكل التنظيمي للمؤسسة، مهام مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومعلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات / مؤسسات أخرى.

تقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول تطور مؤشرات الأداء المؤسسي إلى مجلس الإدارة بالإضافة إلى تقديم توصياتها حول سبل تعزيز هذه المؤشرات، كما تقوم بتوفير معلومات موثوقة حول نشاطاتها لجميع الأطراف ذوي العلاقة والجمهور عامةً وذلك بشكل دوري على الموقع الإلكتروني للمؤسسة".

إدارة المخاطر

تعزز ممارسات الحوكمة المؤسسية من قدرة المؤسسة على إدارة المخاطر والحد وتقليل الآثار السلبية لها بما يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة. وتضمنت مهام لجنة إدارة المخاطر في المؤسسة تعريف المخاطر وتحديد مصادرها وانعكاساتها على أداء المؤسسة ومركزها المالي، واقتراح السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر في المؤسسة وتطويرها بشكل مستمر، كما وتقوم وحدة التدقيق الداخلي في المؤسسة بالمساهمة في تطوير إدارة المخاطر من خلال المساعدة في تحديد وتقييم المخاطر.

سياسة أمن وحماية المعلومات

يعتبر أمن وحماية المعلومات من أولى اهتمامات المؤسسة، وعليه فقد عملت المؤسسة على وضع سياسات لأمن وحماية المعلومات تهدف لتحقيق أمن وسلامة وإتاحية المعلومات التي يتم تداولها داخل المؤسسة ومع الغير، وهذه السياسات تعتبر خطوط تحدد:

١- الأطر الأساسية لإجراءات العمل.
٢- الأدوار والمسؤوليات والواجبات العامة.
٣- الممارسات الفضلى والالتزام الأدنى المطلوب مراعاته والعمل به من قبل الموظفين.

وتشمل سياسات أمن وحماية المعلومات في مؤسسة ضمان الودائع ما يلي:

١- سياسة حساسية وتصنيف المعلومات.
٢- سياسة الاستعمال المقبول.
٣- سياسة الحاسوب المكتبي.
٤- سياسة الأمن المادي.
٥- سياسة كلمات المرور.
٦- سياسة النسخ الاحتياطي والاسترجاع.

نبذة عن المؤسسة

نبذة عن المؤسسة

أنشئت مؤسسة ضمان الودائع كمؤسسة عامة مستقلة مالياً وإدارياً لتعزيز شبكة الحماية المصرفية التي تضطلع بكافة أطرافها وبشكل تكاملي بمسؤولية المحافظة على الاستقرار المالي، حيث تهدف المؤسسة إلى حماية المودعين في البنوك بضمان ودائعهم لديها وفقاً لأحكام قانونها، وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي في المملكة ، ومساهمةً في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة.

تقوم المؤسسة وبموجب قانونها بمهمتين رئيستين هما: ضمان الودائع وتصفية البنوك، حيث تعتبر المؤسسة هي الضامن الوحيد والمصفي الحكمي والممثل القانوني لأي بنك يتقرر تصفيته في المملكة، وحتى تتمكن المؤسسة من القيام بالمهام المناطة بها فقد تمتعت وبموجب قانونها بصلاحيات واسعة في مجال ضمان الودائع وتصفية البنوك. وذلك بالإضافة إلى الصلاحيات الرقابية الممنوحة لها والمتمثلة بالاشتراك بفرق التفتيش مع البنك المركزي والاطلاع على الحسابات الختامية ونتائج أعمال البنوك الموجودة لدى البنك المركزي، والصلاحيات في ايجاد حلول للبنوك التي تتعرض لمشاكل ذات اثر جوهري في مراكزها المالية والتي تم منحها للمؤسسة بموجب القانون المعدل لقانونها رقم (٢٠١٩/٨) بحيث يجوز للمؤسسة وبموافقة البنك المركزي اتخاذ اي من الاجراءات المنصوص عليها في قانونها لمعالجة أي بنك يواجه مشاكل ذات أثر جوهري في مركزه المالي وذلك للحيلولة دون الوصول لاصدار قرار تصفية بحقه وبالتالي التخفيف من الآثار السلبية لعملية التصفية.

تمول المؤسسة بشكل رئيس من خلال رسوم الاشتراك السنوية المحصلة من البنوك الأعضاء ومن عوائد أنشطتها الاستثمارية، كما ويجوز للمؤسسة الاقتراض مباشرةً أو عن طريق إصدار أسناد قرض لتتمكن من تسديد الالتزامات المترتبة عليها قانونياً.

تعمل المؤسسة باستمرار على تطوير بنيتها التحتية وكوادرها البشرية للارتقاء بمستوى أدائها ولتتمكن من القيام بمهامها بكفاءة وفعالية لتحقق رسالتها وأهدافها المؤسسية - خاصة فيما يتعلق بحماية صغار المودعين والحفاظ على حقوق كبار المودعين وتوعية المواطنين بدور المؤسسة في حماية ودائعهم لدى البنوك- وصولاً إلى الرؤية المستقبلية التي تطمح لها.

تسعى المؤسسة باستمرار لمواجهة التحديات التي تواجهها ولهذا فهي تنتهج منهج التخطيط الاستراتيجي في تسيير أعمالها ووظائفها، وذلك لتحقيق رؤيتها المستقبلية في أن تصبح مؤسسة مهنية متخصصة في مجال ضمان الودائع لتسهم في تقليل المخاطر لدى البنوك وبالتالي حماية المودعين لديهم وصولاً الى تحقيق أهدافها المتمثلة في تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة، كما وتسعى المؤسسة أن تكون رائدة في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي.

تعتبر المؤسسة الضامن الوحيد والمصفي الحكمي لأي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته.

المهام والصلاحيات:

- ضمان الودائع:

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن حماية المودعين لدى البنوك الأعضاء بضمان ودائعهم لديها ودفع مبالغ الضمان (التعويض) للمودعين في حال تصفية أي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته، بحيث تصبح ملزمة بدفع مبلغ الضمان من احتياطياتها ومصادرها التمويلية الذاتية بدلاً من اللجوء الى الخزينة ودافعي الضرائب.

نبذة عن المؤسسة

يصبح مبلغ الضمان مستحق الأداء بمجرد صدور قرار التصفية، ويجب على المؤسسة دفعه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار التصفية.

- التصفية:

تعتبر المؤسسة بموجب قانونها رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته الممثل القانوني والمصفي الحكمي الوحيد لأي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته في المملكة، حيث تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة ومرنة تمكنها من إتمام إجراءات التصفية بأسلوب منهجي قانوني واضح خلال مدة سنتين من تاريخ صدور قرار التصفية. كما لها كمصفٍ للبنوك صلاحية إجراء التقاص ما بين ودائع العميل لدى البنك والديون والالتزامات المترتبة عليه والتي تساعد المؤسسة كضامن للودائع في تحديد قيمة الوديعة التي يستحق عنها المودع مبلغ الضمان مستحق الأداء.

وقد عملت المؤسسة على وضع أحكام خاصة بممارسة المؤسسة لصلاحياتها كضامن ومصفّ لأي بنك يتقرر تصفيته، تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة حيث بلورت هذه الأحكام الإطار العام لعملية دفع مبالغ الضمان وعملية التصفية.

إن مسؤوليات المؤسسة تتعدى إجراءات التعويض الفوري وفق سقف الضمان المحدد بالقانون للمودعين إلى تعويض بقية المودعين والدائنين وحقوق المساهمين بعد تسوية الديون والالتزامات المترتبة على البنك تحت التصفية وإتمام إجراءات تصفية موجوداته واسترداد حقوقه تأسيساً على قيمة المتحصلات منها.

- إدارة الاحتياطي:

حتى تتمكن المؤسسة من الاضطلاع بمهامها القانونية بكفاءة وفاعلية وتأمين الحماية الكاملة لغالبية المودعين لدى البنوك الأعضاء، فإنه يتوجب عليها تكوين احتياطيات تتشكل من رسوم الاشتراكات التي يتم تحصيلها من البنوك الأعضاء ومن عوائد الاستثمارات وأي عوائد أخرى بعد طرح كافة المصاريف منها. وقد تبنت المؤسسة خطة مالية متكاملة مقرّة من قبل مجلس الإدارة استهدفت الوصول إلى النسبة القانونية ضمن إطار زمني متوازن، وحيث ان المؤسسة قد تجاوزت النسبة المستهدفة قانوناً للاحتياطيات فقد أصدر مجلس الإدارة ووفقاً لأحكام المادة (١٩/ب) من قانون المؤسسة القرار رقم (٢٠٢١/١١) تاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٧ وللسنة الرابعة على التوالي بتخفيض رسوم الاشتراك على البنوك الأعضاء في المؤسسة من (٢,٥) بالألف الى (١,٧٥) بالألف.

وتستثمر المؤسسة أموالها في الأوراق المالية الحكومية أو بإيداعها لدى البنك المركزي بقرار من مجلس الإدارة وذلك استناداً إلى المادة رقم (٢٤/أ) من قانون المؤسسة.

- معالجة البنوك التي تتعرض لمشاكل في مراكزها المالية.

من منطلق تعزيز دور المؤسسة كعضو فاعل في شبكة الحماية المصرفية، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة، وبصفتها الضامن الوحيد للودائع وللتخفيف من الآثار السلبية للتصفية والتقليل من كلفتها فإن القانون المعدل لقانون المؤسسة رقم (٢٠١٩/٨) قد منح المؤسسة وبموافقة البنك المركزي صلاحية معالجة البنوك التي تتعرض لمشاكل ذات اثر جوهري في مراكزها المالية بحيث يتم إتخاذ إجراء أو أكثر من الاجراءات التالية وبشرط أن يكون هذا الاجراء الاقل كلفة من السير في إجراءات تصفية البنك:-

نبذة عن المؤسسة

١. تحمل الكلفة المالية لإدماج البنك في بنك آخر او إحالة جميع أو بعض موجوداته وحقوقه ومطلوباته والتزاماته إلى شخص ثالث.

٢. الاكتتاب في أي أسهم جديدة يتم طرحها لزيادة رأسمال البنك.

٣. طلب ترخيص بنك تجسيري لتحال إليه جميع أو بعض موجودات البنك وحقوقه ومطلوباته والتزاماته.

كما يجوز للمؤسسة وبموافقة البنك المركزي الاشتراك في أي لجان يشكلها لدراسة أوضاع ذلك البنك لتمكينها من اتخاذ الاجراءات الصحيحة والاقل كلفة.

ـ متابعة أوضاع البنوك العاملة في المملكة:

من منطلق تمكين المؤسسة من القيام بدورها كضامن للودائع ومصفّ للبنوك وبقية المهام المناطة بها بالصورة المطلوبة قانوناً وضمان جاهزيتها لإدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية فإنها وبالتعاون والتنسيق مع البنك المركزي تعمل على متابعة وتقييم الأوضاع المالية للبنوك ونتائج أعمالها. حيث تمارس المؤسسة وفقاً لأحكام المادة (٢٩) من قانونها الرقابة المكتبية بالاطلاع على حسابات البنوك الختامية ونتائج أعمالها المتوافرة لدى البنك المركزي. بالإضافة إلى تمتعها بصلاحية الرقابة الميدانية وفقاً لأحكام المادة (٣٠) من قانون المؤسسة حيث يجوز بناءً على طلبها وموافقة البنك المركزي تشكيل فريق تفتيش مشترك من موظفي المؤسسة والبنك المركزي لمراجعة أو فحص أعمال أي من البنوك وسجلاته وبياناته ويضع هذا الفريق تقريراً مشتركاً عن نتائج أعماله وتوصياته، يقدمه إلى البنك المركزي والمؤسسة.

السمات الرئيسة لنظام ضمان الودائع في الأردن:

العضوية:

العضوية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة، باستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة.

بلغ عدد البنوك في نهاية العام ٢٠٢١ (١٩) بنكاً منها (١٣) بنكاً أردنياً.

سقف الضمان:

تعويض فوري حده الأقصى ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف) دينار أردني لكل مودع لكل بنك.

نطاق التغطية:

ـ الودائع المضمونة:

تضمن المؤسسة كافة الودائع **بالدينار الأردني** العائدة للمؤسسات والأفراد المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة بما في ذلك:

- الحسابات الجارية وتحت الطلب.
- ودائع التوفير.
- الودائع الآجلة والخاضعة لإشعار.
- شهادات الإيداع الصادرة عن البنوك الأعضاء.

ـ الودائع غير المضمونة:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود التسهيلات الممنوحة بضمانها.

ـ العملة المضمونة:

تضمن المؤسسة حالياً المبالغ المودعة بعملة الدينار الأردني فقط، ولها أن تضمن الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام قانون المؤسسة.

نبذة عن المؤسسة

يشكل سقف التعويض الفوري والبالغ ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف دينار) ٦ أمثال متوسط الوديعة لدى الجهاز المصرفي.

رسوم الاشتراك:

يترتب على البنك العضو في المؤسسة رسم اشتراك سنوي بنسبة واحد وخمسة وسبعون بالألف[٤] من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لديه. كما يجوز تعديل نسبة رسم الاشتراك وتغيير قواعد احتسابها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة وذلك بعد تصنيف البنوك وفقاً لأسس التصنيف التي يطبقها البنك المركزي.

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الاسلامية

أنشئ صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الاسلامية في المؤسسة بموجب القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٢٠١٩/٨) كصندوق يتمتع بشخصية اعتبارية تتولى المؤسسة إدارته، حيث يهدف الصندوق الى «تأمين الحماية للمودعين لدى البنوك الإسلامية بضمان ودائعهم وذلك وفقاً لأحكام القانون، وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بهذه البنوك.» وتكون العلاقة بين المؤسسة والصندوق على أساس الوكالة بالأجر.

تطبق على الصندوق أحكام قانون المؤسسة وبالقدر الذي لا تتعارض والأحكام الخاصة به في نفس القانون، ويقوم هذا الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون، وما يدفع له من البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع والمؤسسة يكون على سبيل التبرع. كما ويعين للصندوق مستشار شرعي بقرار من مجلس إدارة المؤسسة بناء على تنسيب مجلس الافتاء وبحيث يكون من ذوي الخبرة العملية والاختصاص في فقه المعاملات.

ساهمت الحكومة في رأسمال الصندوق بمبلغ مقداره مائة وخمسون ألف دينار، كما يمول الصندوق بشكل رئيس من خلال رسوم الاشتراك السنوية المحصلة من البنوك الاسلامية الأعضاء ومن عوائد أنشطته الاستثمارية، كما ويجوز للصندوق الاقتراض على شكل قروض حسنة من المؤسسة أو من أي جهة أخرى ليتمكن من تسديد الالتزامات المترتبة عليه قانوناً.

صدرت الفتوى الشرعية رقم (٢٠١٢/١٣) القاضية بجواز إنشاء صندوق لضمان الودائع في البنوك الإسلامية.

أهم ملامح الصندوق:

العضوية:

العضوية إلزامية لجميع البنوك الاسلامية الأردنية وفروع البنوك الاسلامية الأجنبية العاملة في المملكة.

بلغ عدد البنوك الاسلامية في نهاية العام ٢٠٢١ (٤) بنوك منها (٣) بنوك اسلامية أردنية.

سقف الضمان:

تعويض فوري حده الأقصى ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف) دينار أردني لكل مودع لكل بنك اسلامي.

نطاق التغطية:

- الودائع المضمونة:

يضمن الصندوق حسابات الأئتمان وحسابات الاستثمار المشترك **بالدينار الأردني** العائدة للمؤسسات والأفراد المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك الأعضاء في الصندوق.

٤- تم الاستمرار بتخفيض رسم الاشتراك من (٢,٥) بالالف الى (١,٧٥) بالالف بموجب قرار مجلس الادارة رقم (٢٠٢١/١١) تاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٧م.

نبذة عن المؤسسة

- الودائع غير المضمونة:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود التسهيلات الممنوحة بضمانها.
- حسابات الاستثمار المخصص.

- العملة المضمونة:

يضمن الصندوق المبالغ المودعة بعملة الدينار الأردني فقط، وله أن يضمن الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام قانون المؤسسة.

رسوم الاشتراك:

يترتب على البنك الاسلامي رسم اشتراك سنوي بنسبة (٢,٥) بالالف يتم احتسابها وتحصيلها على أساس مجموع الحسابات الآتية في نهاية كل سنة: -

- رصيد حسابات الائتمان او ما في حكمها.
- رصيد حسابات الاستثمار المشترك أو ما في حكمها.

كما يجوز تعديل نسبة رسم الاشتراك وتغيير قواعد احتسابها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة وذلك بعد تصنيف البنوك الاسلامية وفقاً لأسس التصنيف التي يطبقها البنك المركزي.

استثمار أموال الصندوق:

تستثمر أموال الصندوق في الأوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية وذلك استناداً لأحكام المادة (٣٥مكرر) من قانون المؤسسة.

حال تصفية الصندوق تؤول امواله الى صندوق الزكاة في المملكة وذلك بعد تغطية كافة المصروفات والخسائر المترتبة عليه.

يعتبر الصندوق الضامن الوحيد للودائع لدى البنوك الاسلامية في الجهاز المصرفي الأردني وفق أحكام قانون المؤسسة وبما يتفق وأحكام الشريعة الاسلامية.

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

سجّل إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني بالدينار الأردني والعملات الأجنبية خلال العام ٢٠٢١م ارتفاعاً، حيث وصل إلى ما مقداره ٣٩٥٢٢,٣ مليون دينار مقابل ٣٦٧٨٩,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م، أي بزيادة قدرها ٢٧٣٣,١ مليون دينار ونسبتها ٧,٤٪. علماً بأن معدّل النمو السنوي لهذه الودائع للسنوات العشر الأخيرة بلغ ٤,٩٪ بالمتوسط.

الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي:

بلغ إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي ما مقداره ٣٠٦٨٤,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٢٨٢٣٣,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م، أي بارتفاع مقداره ٢٤٥٠,٧ مليون دينار ونسبته ٨,٧٪. وتوزعت هذه الودائع ما بين ودائع الأفراد بمبلغ ٢٠٨٦٣,٠ مليون دينار تشكل ما نسبته ٦٨,٠٪ من إجمالي الودائع بالدينار لدى الجهاز المصرفي، وودائع الشركات بمبلغ ٨٨٩٦,٣ مليون دينار وما نسبته ٢٩,٠٪، وودائع الحكومة بمبلغ ٩٢٥,٢ مليون دينار وما نسبته ٣,٠٪.

توزيع الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة ونسب نموها						
	الأفراد		الشركات		الحكومة	
العام	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)
٢٠٢٠م	١٩٥١٦,٩	٥٩١٣,٠	٧٨٢٢,٢	٧٤٨٤٨,٠	٨٩٤,٨	٢٢٩٣٨٩,٠
٢٠٢١م	٢٠٨٦٣,٠	٥٨٥٥,٠	٨٨٩٦,٣	٨٢٠٧٠,٠	٩٢٥,٢	٢٣٠٠٩٨,٠
نسبة النمو	٦,٩٪	١,٠-٪	١٣,٧٪	٩,٦٪	٣,٤٪	٠,٣٪

توزيع الودائع بالدينار الأردني على القطاعات المختلفة

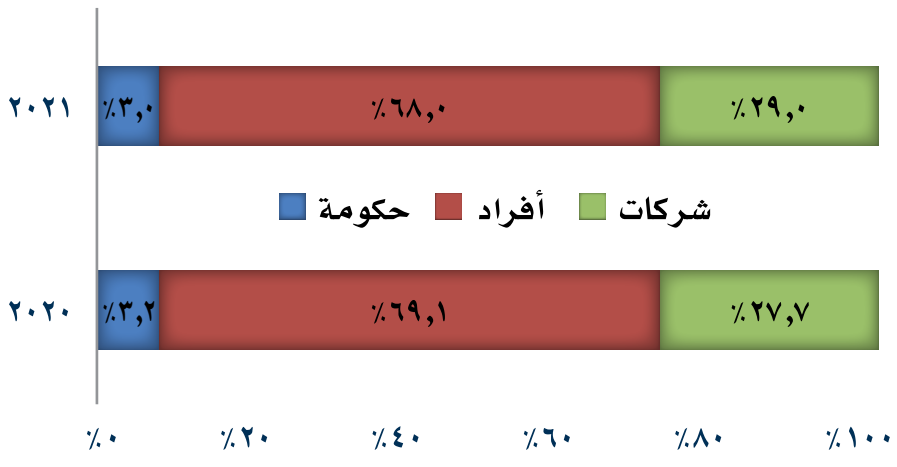

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

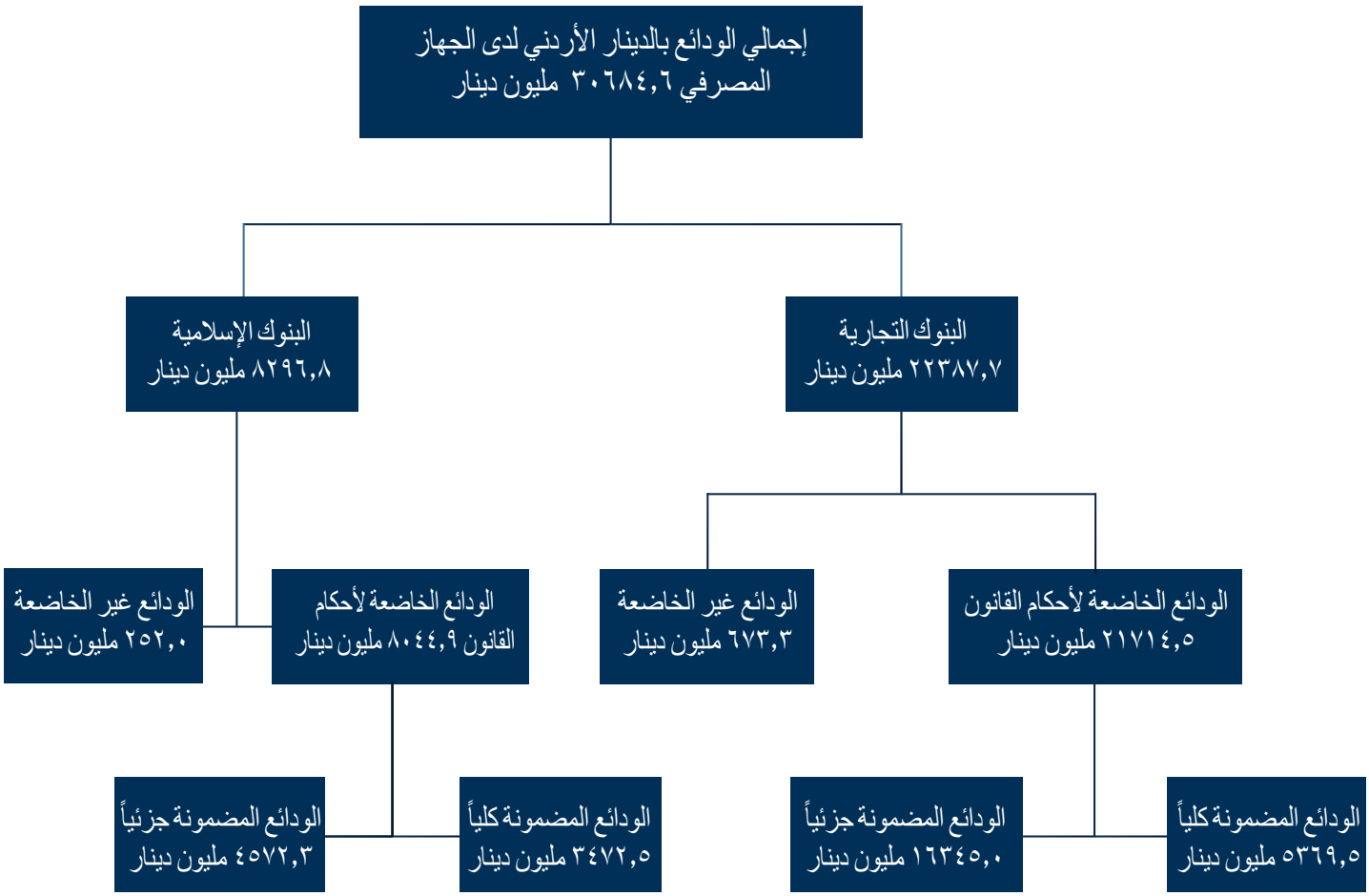

شكلت الودائع بالدينار الأردني والمملوكة من قبل الأفراد ما نسبته ٦٨,٠٪ من إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام ٢٠٢١م.

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك التجارية:

بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة – والتي تمثل الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء بالمؤسسة باستثناء ودائع الحكومة وودائع ما بين البنوك والتأمينات النقدية بحدود سقف التسهيلات الممنوحة بضمانها- حوالي ٢١٧١٤,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١م مقارنة بـ٢٠٢٦٦,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م وبنسبة ارتفاع بلغت ٧,١٪، علماً بأن هذه الودائع تشكل ما نسبته ٩٧,٠٪ من ودائع الدينار الأردني لدى البنوك التجارية التي تسري عليها أحكام قانون المؤسسة، وتعود لحوالي ٢٢١١,٧ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ٩٨١٨,٠ ديناراً لعام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٢٠٥٧,٥ ألف مودع ومتوسط وديعة بلغ ٩٨٥٠,٠ ديناراً في نهاية العام ٢٠٢٠م.

شكّلت الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة ما نسبته ٩٧,٠٪ من إجمالي الودائع بالدينار لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة.

توزيع ودائع الدينار لدى الجهاز المصرفي

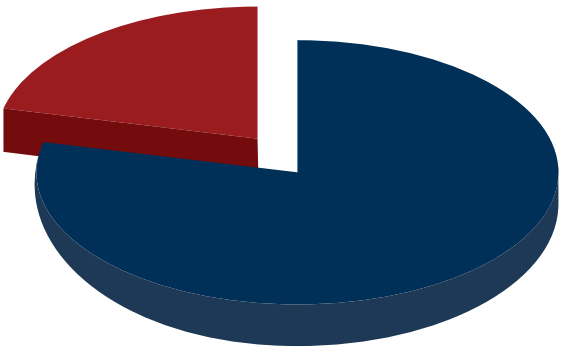

الودائع لدى البنوك التجارية ٧٣,٠٪

الودائع لدى البنوك الإسلامية ٢٧,٠٪

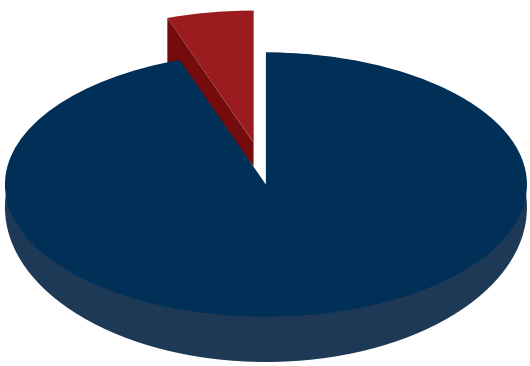

الودائع الخاضعة لأحكام القانون ٩٧,٠٪

الودائع غير الخاضعة لأحكام القانون ٣,٠٪

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

الودائع المضمونة بالكامل:

شكلت الودائع المضمونة بالكامل وفق أحكام القانون – والتي تمثل الودائع التي يقل رصيدها عن أو يساوي خمسين ألف دينار- ما نسبته ٢٤,٧٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠٢١م، حيث بلغت ما مقداره ٥٣٦٩,٥ مليون دينار، تعود لحوالي ٢١٥٣,٤ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ٢٤٩٤,٠ ديناراً مقارنة بـ٥١٣١,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م تعود لحوالي ١٩٩٨,٨ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ٢٥٦٧,٠ ديناراً، حيث بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠٢١م حوالي ٩٧,٤٪.

الودائع المضمونة جزئياً:

أما الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد عن خمسين ألف دينار، أي المضمونة جزئياً، فقد بلغت حوالي ١٦٣٤٥,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١م مقارنة بـ ١٥١٣٥,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م. تشكل هذه الودائع ما نسبته ٧٥,٣٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠٢١م، وتعود هذه الودائع لحوالي ٥٨,٤ ألف مودع يشكلون ما نسبته ٢,٦٪ من إجمالي المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون، بمتوسط وديعة بلغ ٢٨٠٠٤٨,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٥٨,٧ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ٢٥٧٨٦٢,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠٢٠م.

تركّز الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى أكبر خمسة بنوك أعضاء في المؤسسة:

تركزت الحصة السوقية من الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى أكبر خمسة بنوك أعضاء في المؤسسة في نهاية العام ٢٠٢١م كما يلي: البنك العربي، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك الاتحاد، بنك المال والبنك الأردني الكويتي ووفق النسب التالية على الترتيب: ٢٣,٨٪، ١٤,٤٪، ٩,٥٪، ٧,٥٪ و٦,٤٪.

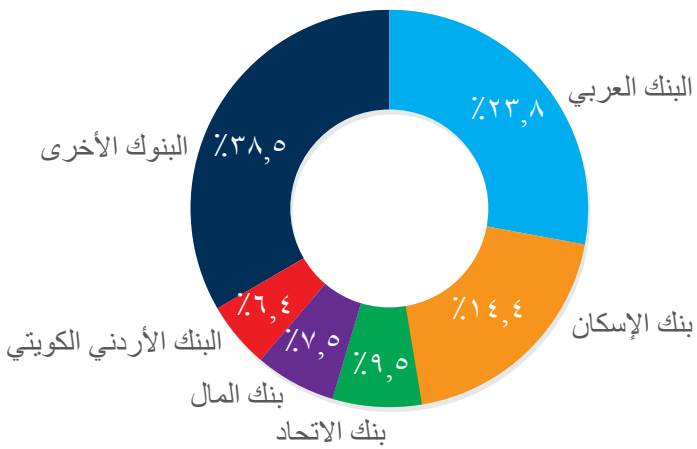

احتياطيات المؤسسة:

واصلت المؤسسة خلال عام ٢٠٢١م العمل على بناء وتعزيز احتياطياتها، ليسجل مستوى احتياطيات المؤسسة ١٠١١,٢مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢١م مرتفعاً بمقدار ٨٢,٣ مليون دينار وبنسبة ٨,٩٪ عن مستواه المسجل في نهاية العام المنصرم، مغطياً إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بما نسبته ٤,٦٦٪، وبوليصة الضمان بما نسبته ١٢,٢٠٪.

أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودعين بالدينار لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة

البند	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة النمو
إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (مليون دينار)	١٤٣٠٤,٤	١٦٩٨٢,١	١٩٣٠٧,٨	٢٠٦٧٦,٠	٢٠٢١٣,٢	١٩٨١٦,٩	١٩٧٩٤,٤	٢٠٥٤٧,١	٢٠٩٧٦,٩	٢٢٣٨٧,٧	%٦.٧
إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء (ألف مودع)	١٦٨٧,٠	١٧٣٣,٨	١٦٩٢,١	١٧٢٦,٣	١٨٢١,٢	١٨٨٣,٨	١٩٣٥,٧	٢٠٠٠,٣	٢٠٦١,٠	٢٢١٥,٤	%٧.٥
متوسط الوديعة لإجمالي العملاء لدى البنوك الأعضاء (دينار)	٨٤٧٩	٩٧٩٥	١١٤١١	١١٩٧٧	١١٠٩٤	١٠٥٢٠	١٠٢٢٦	١٠٢٧٢	١٠١٧٨	١٠١٠٦	%٠.٧-
إجمالي ودائع العملاء الخاضعة لأحكام القانون (مليون دينار)	١٣٧٣٠,٠	١٦٣٢٤,٧	١٨٠١٨,١	١٩٤٨٩,٨	١٩٣١٢,٨	١٩٠٩٤,٢	١٩٠٦٧,١	١٩٨٣٥,٤	٢٠٢٦٦,٤	٢١٧١٤,٥	%٧.١
الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) (مليون دينار)	٥٥٦٧,١	٦١٦١,٢	٦٥٤٣,٩	٦٨٩٦,٩	٧٢٩٩,٤	٧٤٦٤,٣	٧٣٢٨,٤	٧٧٦٩,٦	٨٠٦٥,٨	٨٢٨٧,٧	%٢.٨
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) إلى إجمالي ودائع العملاء	٪٣٨,٩	٪٣٦,٣	٪٣٣,٩	٪٣٣,٤	٪٣٦,١	٪٣٧,٧	٪٣٧,٠	٪٣٧,٨	٪٣٨,٥	٪٣٧,٠	%٣.٧-
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون	٪٤٠,٥	٪٣٧,٧	٪٣٦,٣	٪٣٥,٤	٪٣٧,٨	٪٣٩,١	٪٣٨,٤	٪٣٩,٢	٪٣٩,٨	٪٣٨,٢	%٤.١-
عدد العملاء الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (ألف مودع)	١٦٨٤,٣	١٧٣٠,٩	١٦٨٩,٥	١٧٢٢,٩	١٨١٧,٦	١٨٨٠,٠	١٩٣١,٨	١٩٩٦,٢	٢٠٥٧,٥	٢٢١١,٧	%٧.٥
متوسط الوديعة للعملاء المضمونين (دينار)	٨١٥٢	٩٤٣١	١٠٦٦٥	١١٣١٢	١٠٦٢٥	١٠١٥٦	٩٨٧٠	٩٩٣٧	٩٨٥٠	٩٨١٨	%٠.٣-
ودائع العملاء المضمونة بالكامل (مليون دينار)	٣٧٩١,٢	٤٠٧٥,٩	٤٢٨٣,٥	٤٤٦١,٤	٤٧٠٣,٣	٤٨٧٨,٩	٤٨٠٨,٦	٤٩٣٩,٨	٥١٣١,٠	٥٣٦٩,٥	%٤.٦
عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (ألف مودع)	١٦٤٨,٨	١٦٨٩,٢	١٦٤٤,٣	١٦٧٤,٢	١٧٦٥,٧	١٨٢٨,٣	١٨٨١,٤	١٩٣٩,٦	١٩٩٨,٨	٢١٥٣,٤	%٧.٧
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (دينار)	٢٢٩٩	٢٤١٣	٢٦٠٥	٢٦٦٥	٢٦٦٤	٢٦٦٩	٢٥٥٦	٢٥٤٧	٢٥٦٧	٢٤٩٤	%٢.٩-
ودائع العملاء المضمونة جزئياً (مليون دينار)	٩٩٣٨,٩	١٢٢٤٨,٨	١٣٧٣٤,٥	١٥٠٢٨,٤	١٤٦٠٩,٤	١٤٢١٥,٢	١٤٢٥٨,٥	١٤٨٩٥,٦	١٥١٣٥,٤	١٦٣٤٥,٠	%٨.٠
عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئياً (ألف مودع)	٣٥,٥	٤١,٧	٤٥,٢	٤٨,٧	٥١,٩	٥١,٧	٥٠,٤	٥٦,٦	٥٨,٧	٥٨,٤	%٠.٦-
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم جزئياً (دينار)	٢٧٩٨٢٧	٢٩٣٦٩٣	٣٠٣٨٠٧	٣٠٨٥٢١	٢٨١٣٧٨	٢٧٤٩١٩	٢٨٢٩٢٩	٢٦٣١٩٢	٢٥٧٨٦٢	٢٨٠٠٤٨	%٨.٦
الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) والمقدّرة للودائع المضمونة جزئياً (مليون دينار)	١٧٧٥,٩	٢٠٨٥,٣	٢٢٦٠,٤	٢٤٣٥,٦	٢٥٩٦,١	٢٥٨٥,٤	٢٥١٩,٨	٢٨٢٩,٨	٢٩٣٤,٨	٢٩١٨,٣	%٠.٦-
نسبة الودائع المضمونة بالكامل إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون	٪٢٧,٦	٪٢٥,٠	٪٢٣,٨	٪٢٢,٩	٪٢٤,٤	٪٢٥,٦	٪٢٥,٢	٪٢٤,٩	٪٢٥,٣	٪٢٤,٧	%٢.٣-
نسبة الودائع المضمونة جزئياً إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون	٪٧٢,٤	٪٧٥,٠	٪٧٦,٢	٪٧٧,١	٪٧٥,٦	٪٧٤,٤	٪٧٤,٨	٪٧٥,١	٪٧٤,٧	٪٧٥,٣	%٠.٨
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) للودائع المضمونة جزئياً إلى إجمالي الودائع المضمونة جزئياً	٪١٧,٩	٪١٧,٠	٪١٦,٥	٪١٦,٢	٪١٧,٨	٪١٨,٢	٪١٧,٧	٪١٩,٠	٪١٩,٤	٪١٧,٩	%٧.٩-
نسبة الودائع المضمونة بالكامل إلى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء	٪٢٦,٥	٪٢٤,٠	٪٢٢,٢	٪٢١,٦	٪٢٣,٣	٪٢٤,٦	٪٢٤,٣	٪٢٤,٠	٪٢٤,٥	٪٢٤,٠	%١.٩-
نسبة الودائع المضمونة جزئياً إلى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء	٪٦٩,٥	٪٧٢,١	٪٧١,١	٪٧٢,٧	٪٧٢,٣	٪٧١,٧	٪٧٢,٠	٪٧٢,٥	٪٧٢,٢	٪٧٣,٠	%١.٢
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل إلى إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء	٪٩٧,٧	٪٩٧,٤	٪٩٧,٢	٪٩٧,٠	٪٩٧,٠	٪٩٧,١	٪٩٧,٢	٪٩٧,٠	٪٩٧,٠	٪٩٧,٢	%٠.٢
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئياً إلى إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء	٪٢,١	٪٢,٤	٪٢,٧	٪٢,٨	٪٢,٩	٪٢,٧	٪٢,٦	٪٢,٨	٪٢,٨	٪٢,٦	%٧.٥-
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل إلى عدد العملاء الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون	٪٩٧,٩	٪٩٧,٦	٪٩٧,٣	٪٩٧,٢	٪٩٧,١	٪٩٧,٢	٪٩٧,٤	٪٩٧,٢	٪٩٧,١	٪٩٧,٤	%٠.٢
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئياً إلى عدد العملاء الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون	٪٢,١	٪٢,٤	٪٢,٧	٪٢,٨	٪٢,٩	٪٢,٨	٪٢,٦	٪٢,٨	٪٢,٩	٪٢,٦	%٧.٥-
نسبة تركز الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً لدى أكبر بنك	٪٢٣,٥	٪٢٣,١	٪٢١,٨	٪٢١,٥	٪٢٢,١	٪٢٠,٣	٪٢٠,٣	٪٢٠,٧	٪٢٢,٩	٪٢٣,٨	%٣.٧
نسبة تركز الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً لدى أكبر بنكين	٪٤٣,٧	٪٤٢,٧	٪٤١,٨	٪٤١,٧	٪٤٢,٠	٪٤٠,٤	٪٣٩,٩	٪٣٩,٣	٪٣٩,٢	٪٣٨,٢	%٢.٥-
نسبة تركز الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً لدى أكبر خمسة بنوك	٪٦٢,٨	٪٦١,٦	٪٦١,٩	٪٦٣,٢	٪٦٢,٣	٪٦٠,٧	٪٦٠,٨	٪٦١,٤	٪٦٠,٧	٪٦١,٥	%١.٣
احتياطيات المؤسسة (مليون دينار)	٣٣٤,٢	٣٩٣,٦	٤٦٣,١	٥٣٧,٢	٦١٢,٤	٦٩٠,٩	٧٧٤,٥	٨٤٩,٨	٩٢٨,٩	١٠١١,٢	%٨.٩
نسبة الاحتياطيات إلى الودائع الخاضعة لأحكام القانون	٪٢,٤	٪٢,٤	٪٢,٦	٪٢,٨	٪٣,١٧	٪٣,٦٢	٪٤,٠٦	٪٤,٢٨	٪٤,٥٨	٪٤,٦٦	%١.٦
نسبة الاحتياطيات إلى الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان)	٪٦,٠	٪٦,٤	٪٧,١	٪٧,٨	٪٨,٤	٪٩,٣	٪١٠,٦	٪١٠,٩	٪١١,٥٢	٪١٢,٢٠	%٥.٩

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

استحوذت البنوك الإسلامية الأربعة على ٨٢٩٦,٨ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٧٢٥٧,٠ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٠م مرتفعاً بمقدار ١٠٣٩,٨ مليون دينار وبنسبة ١٤,٣٪. تعود هذه الودائع إلى ١٤٦٠,٣ ألف مودع في نهاية العام ٢٠٢١م مقابل ١٣٤٧,٩ ألف مودع في نهاية العام ٢٠٢٠.

الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك الإسلامية:

بلغ إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك الإسلامية ٨٠٤٤,٩ مليون دينار تعود إلى ١٤٦٠,٠ ألف مودع في نهاية العام ٢٠٢١م، حيث تشكل هذه الودائع ما نسبته ٢٧,٠٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى الجهاز المصرفي الأردني تعود ودائعهم إلى ما نسبته ٣٩,٨٪ من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون.

الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك الإسلامية

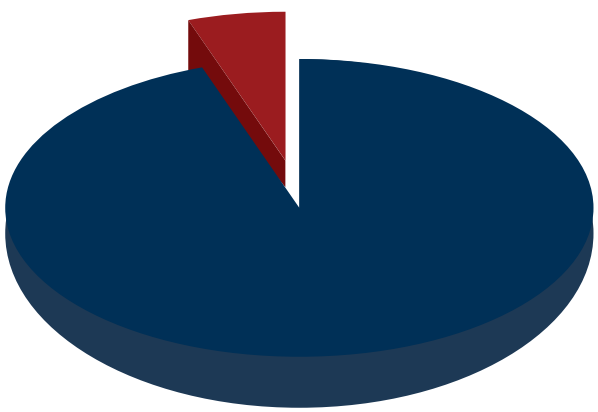

الودائع الخاضعة لأحكام القانون ٩٧,٠٪

الودائع غير الخاضعة لأحكام القانون ٣,٠٪

الودائع المضمونة بالكامل:

شكلت الودائع المضمونة بالكامل وفق أحكام القانون – والتي تمثل الودائع التي يقل رصيدها عن أو يساوي خمسين ألف دينار- ما نسبته ٤٣,٢٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠٢١م، حيث بلغت ما مقداره ٣٤٧٢,٥ مليون دينار، تعود لحوالي ١٤٣٤,٨ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ٢٤٢٠,٠ ديناراً مقارنة بـ٣١٨٦,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م تعود لحوالي ١٣٢٥,٢ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ٢٤٠٤,٠ دنانير، حيث بلغت نسبة عدد المودعين لدى البنوك الإسلامية المضمونة ودائعهم بالكامل إلى إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون لدى البنوك الإسلامية في نهاية عام ٢٠٢١م حوالي ٩٨,٣٪.

الودائع المضمونة جزئياً:

أما الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد عن خمسين ألف دينار، أي المضمونة جزئياً، فقد بلغت حوالي ٤٥٧٢,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٣٨٨٦,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م. تشكل هذه الودائع ما نسبته ٥٦,٨٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠٢١م، وتعود هذه الودائع لحوالي ٢٥,١ ألف مودع يشكلون ما نسبته ١,٧٪ من إجمالي المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون لدى البنوك الإسلامية، بمتوسط وديعة بلغ ١٨٢٠٩٢,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٢٢,٤ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ١٧٣٨٠٣,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠٢٠م.

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

احتياطيات الصندوق

بلغت احتياطيات صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية ٤٣,٤ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢١م، مغطياً إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بما نسبته ٠,٥٤٪، وبوليصة الضمان بما نسبته ٠,٩٢٪.

من ٢٥٨,٢ ألف مودع في نهاية عام ٢٠٢٠م إلى نحو ٢٦٨,١ ألف مودع في نهاية العام ٢٠٢١م، مما نتج عنه انخفاض متوسط حجم الوديعة بالعملات الأجنبية من ٣٣١٣٨,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠٢٠م إلى ٣٢٩٦٥,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠٢١م.

ودائع العملاء بالعملات الأجنبية[٥]

بلغت الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي ما يعادل ٨٨٣٧,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١م مقارنة بحوالي ٨٥٥٥,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م، وبارتفاع بلغت نسبته ٣,٣٪. وقد ارتفع عدد المودعين بالعملات الأجنبية

بلغت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية المملوكة من قبل الأفراد حوالي ٧٠,٣٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي كما هي في نهاية العام ٢٠٢١م.

توزيع الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي الأردني على القطاعات المختلفة ونسب نموّها

	الأفراد		الشركات		الحكومة	
	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)
٢٠٢٠م	٦٠٩٤,٦	٢٦٣٧٩,٠	٢٣٩٩,٦	٨٨٦٥٦,٠	٦١,١	٨٩٩٠٠٠,٠
٢٠٢١م	٦٢٠٩,٧	٢٥٧٤٩,٠	٢٥٦٧,٤	٩٥٥٥٢,٠	٦٠,٦	٩٦٢٥٢٣,٠
نسبة النمو	١,٩٪	٢,٤٪-	٧,٠٪	٧,٨٪	٠,٨٪-	٧,١٪

٥- يذكر أن الودائع بالعملات الأجنبية غير مضمونة حالياً، ويجوز إخضاع هذه العملات للضمان وفق المادة (٣٢/أ) من قانون المؤسسة، بقرار من البنك المركزي.

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

توزيع الودائع بالعملات الأجنبية على القطاعات المختلفة

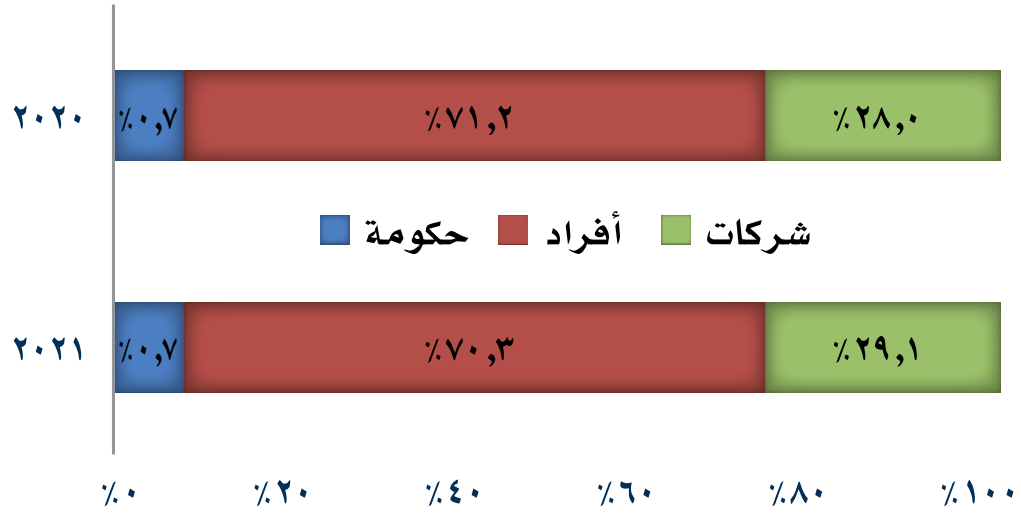

أما بالنسبة للودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك التجارية، فقد بلغت ما يعادل ٧٩٢٧,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١م، مقارنة بـ ٧٧٠٨,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م، بارتفاع بلغت نسبته ٢,٨٪. وقد شكلت هذه الودائع ما نسبته ٨٩,٧٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي. وبلغ عدد المودعين بالعملات الأجنبية لدى هذه البنوك في نهاية عام ٢٠٢١م حوالي ٢٢٨,٤ ألف مودع بمتوسط وديعة يعادل ٣٤٧٠٧,٠ ديناراً، مقابل ٢١٩,٣ ألف مودع ومتوسط وديعة يعادل ٣٥١٤٦,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠٢٠م.

تركز إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي

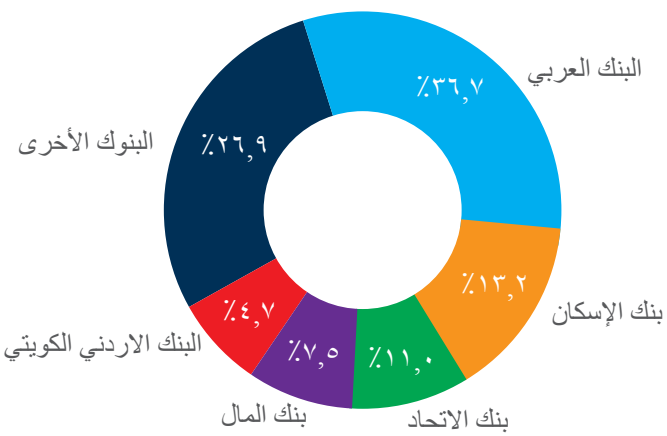

أما بالنسبة لنسب الاستحواذ لدى أكبر خمسة بنوك من حيث حجم الودائع بالعملات الأجنبية، فقد كان ترتيبها كالتالي: البنك العربي، بنك الإسكان، بنك الاتحاد، بنك المال، والبنك الأردني الكويتي، ووفق النسب التالية على الترتيب: ٣٦,٧٪، ١٣,٢٪، ١١,٠٪، ٧,٥٪ و٤,٧٪.

أما بالنسبة للودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك الإسلامية، فقد بلغت ما يعادل ٩١٠,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١م، مقارنة بـ ٨٤٦,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠م، بارتفاع بلغت نسبته ٧,٦٪. وقد شكلت هذه الودائع ما نسبته ١٠,٣٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي. وبلغ عدد المودعين بالعملات الأجنبية لدى هذه البنوك في نهاية عام ٢٠٢١م حوالي ٣٩,٧ ألف مودع بمتوسط وديعة يعادل ٢٢٩٣٩,٠ ديناراً، مقابل ٣٨,٨ ألف مودع ومتوسط وديعة يعادل ٢١٧٩٤,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠٢٠م.

البنوك العاملة في المملكة كما هي في نهاية العام ٢٠٢١

البنوك العاملة في المملكة كما هي في نهاية العام ٢٠٢١

البنوك الأعضاء في مؤسسة ضمان الودائع	تاريخ التأسيس	عدد الفروع والمكاتب داخل المملكة	إجمالي الموجودات (بالمليون دينار أردني)	الودائع الخاضعة لأحكام القانون (بالمليون دينار أردني)
البنوك الأردنية				
البنك العربي ش.م.ع	١٩٣٠	٧٦	١٢٣٣٥,٤	٥١٦٥,٨
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٤	١١٥	٧٤٦٩,٠	٣١٢٠,٠
البنك الأردني الكويتي	١٩٧٧	٦٧	٢٩٨٨,١	١٣٨٥,٠
البنك الأهلي الأردني	١٩٥٦	٤٩	٢٦٨٣,١	١٣٥٧,٨
بنك الأردن	١٩٦٠	٨٨	٢٤٢٨,٢	١١٠٩,٧
بنك القاهرة عمان	١٩٦٠	٩٨	٢٧٣٨,٢	١٢٥٤,٦
بنك الاتحاد	١٩٩١	٥٨	٤٠٨٧,٧	٢٠٥٣,٤
بنك المال الأردني	١٩٩٦	٢٣	٣٨٤٣,٧	١٦٢٣,٤
البنك التجاري الأردني	١٩٧٨	٣٤	١٥٤١,٧	٧٦٨,٨
بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية - الأردن)	١٩٨٩	٢٤	١٢٧٩,٧	٥٤٩,٩
البنك الاستثماري	١٩٨٩	١٢	١١١٠,١	٦٠٨,٧
بنك الاستثمار العربي الأردني	١٩٧٨	٣٦	٢٢٨٤,٥	٨١٠,٠
بنك سوسيته جنرال- الأردن	١٩٩٣	١٩	١٨٤٥,١	٩٤١,٧
فروع البنوك الأجنبية				
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل	٢٠٠٤	١٨	٦١٥,٩	٢٩٣,٩
البنك العقاري المصري العربي	١٩٥١	١٦	٥٥٣,٠	٣١٦,٦
بنك ستاندرد تشارترد	١٩٦٩	٢	٤٢٥,٩	١٦٨,٥
سيتي بنك ن. أ	١٩٧٤	٢	٣١٤,٥	١٤٩,٥
بنك الكويت الوطني	٢٠٠٤	١	١٣٣,٠	٣٦,٧
مصرف الرافدين	١٩٥٧	٢	١٩٠,٨	٠,٨

البنوك العاملة في المملكة كما هي في نهاية العام ٢٠٢١

البنوك الأعضاء في صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية	تاريخ التأسيس	عدد الفروع والمكاتب داخل المملكة	إجمالي الموجودات (بالمليون دينار أردني)	الودائع الخاضعة لأحكام القانون (بالمليون دينار أردني)
البنوك الأردنية				
البنك الإسلامي الأردني	١٩٧٩	١٠٩	٥٤١٤,٤	٣٩٩٩,١
البنك العربي الإسلامي الدولي	١٩٩٧	٤٥	٢٩٠٥,١	٢٠٩١,٨
بنك صفوة الإسلامي	٢٠١٠	٤٠	٢٥٣٠,٧	١٥٩٠,٥
فروع البنوك الأجنبية				
مصرف الراجحي	٢٠١١	١٠	٧١٠,٧	٣٦٣,٤

الأداء المالي للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

الأداء المالي للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

واصلت المؤسسة خلال العام ٢٠٢١ بتعزيز وبناء احتياطياتها المالية سعياً إلى تعزيز قدرتها على القيام بمهامها القانونية كضامن للودائع ومصف لأي بنك يتقرر تصفيته بكفاءة وفعالية وتحقيقاً لأهدافها في حماية المودعين لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الإستقرار المصرفي والمالي في المملكة.

تتكون مصادر أموال المؤسسة الرئيسة من رسوم الاشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء للمؤسسة بواقع اثنين ونصف بالألف سنويا من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة، بالإضافة إلى عوائد استثمارات أموال المؤسسة وأية قروض تحصل عليها أو منح مالية تقدم للمؤسسة وفقا لأحكام القانون، هذا وقد استمر تعديل نسبة رسوم الإشتراك التي سيتم تحصيلها خلال العام ٢٠٢١ من البنوك الأعضاء الى واحد وخمسة وسبعون بالألف سنداً لأحكام المادة (١٩/ب) من قانون المؤسسة وتعديلاته.

وتستثمر المؤسسة أموالها بما فيها رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك والعوائد المتحققة على استثماراتها في الأوراق المالية الحكومية، وذلك استناداً إلى أحكام المادة (٢٤/أ) من قانون المؤسسة رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، حيث تستثمر المؤسسة في السوق الأولي للسندات آخذة بالاعتبار عوامل أجل الاستحقاق وفرص إعادة الاستثمار مستقبلاً ومعدل الريع الإطفائي وحصة المؤسسة من كل إصدار وهيكل استحقاقات محفظة المؤسسة. وتتابع المؤسسة تطورات هيكل أسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة للآجال المختلفة وتوزع استثماراتها بما يحقق أفضل العوائد على الأجل المتوسط والطويل.

الأداء المالي للمؤسسة

ارتفعت حقوق المؤسسة في نهاية العام ٢٠٢١ إلى حوالي ١٠١٤ مليون دينار مقارنة بـ ٩٣٢ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٠، وبلغ رأسمال المؤسسة ٣,١٥ مليون دينار في ٢٠٢١/١٢/٣١م، حيث ساهمت الحكومة بمبلغ (٠,٨٥) مليون دينار، وقدمت البنوك المبلغ المتبقي البالغ ٢,٣ مليون دينار بواقع مئة الف دينار دفعت كرسم تأسيس غير مسترد من كل بنك من البنوك المشمولة بأحكام قانون المؤسسة، هذا وقد شكلت الاحتياطيات المتراكمة من الفوائض المالية المتحققة ورسوم الاشتراك المحصّلة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢١ الجزء الأكبر من حقوق المؤسسة وبواقع ١٠١١ مليون دينار، مرتفعة عن مستواها في نهاية العام ٢٠٢٠ بحوالي ٨٢,٢ مليون دينار حيث بلغت رسوم الاشتراك السنوية المحصّلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠٢١ ما مقداره ٣٥,٨ مليون دينار مقابل ٣٥ مليون دينار تم تحصيلها خلال العام ٢٠٢٠، بإرتفاع تبلغ نسبته حوالي ٢,٣٪.

الأداء المالي للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

في حين بلغ صافي عوائد الاستثمار خلال العام ٢٠٢١ حوالي ٤٦,٤ مليون دينار مقارنة مع حوالي ٤٤ مليون دينار خلال العام ٢٠٢٠ وبارتفاع بلغت نسبته حوالي ٥,٥٪.

رسوم الإشتراك السنوية منذ التأسيس وحتى عام ٢٠٢١

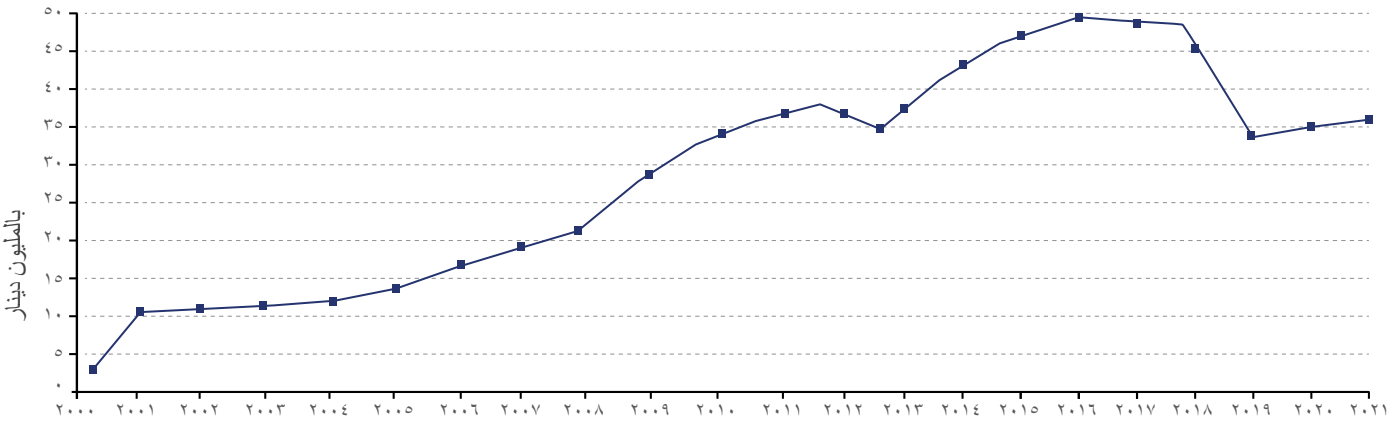

و تعمل المؤسسة على إدارة نفقاتها الإدارية والعمومية بما يعزز عملية بناء الاحتياطيات، حيث حددت المؤسسة نسبة متناقصة لهذه النفقات منسوبة إلى دخل الاستثمار السنوي ضمن إطار البرنامج المالي متوسط الأجل، والتي بلغت ٣,٠٥٪ نهاية العام ٢٠٢١ ، وتقوم إدارة المؤسسة بتقديم موازنتها السنوية لإقرارها من قبل مجلس الإدارة استناداً لأحكام البند (أ/٥) من المادة (٧) من قانون المؤسسة، وتعمل على متابعة ومراقبة بنود الإيرادات والنفقات بشكل مستمر خلال العام للتأكد من اتساقها مع كل من الموازنة المقرّة من قبل المجلس ومؤشرات متابعة الأداء المؤسسي ضمن البرنامج المالي متوسط الأجل.

محفظة استثمارات المؤسسة وعوائد الاستثمار

ارتفعت موجودات محفظة المؤسسة من السندات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق إلى حوالي ٩٨٨,٦ مليون دينار مع نهاية عام ٢٠٢١ مقارنةً بحوالي ٩١٥,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠، وبزيادة مقدارها ٧٣,٣ مليون دينار وبما نسبته ٨٪، وقد كان توزيع المحفظة على النحو التالي:

١. سندات حكومية بقيمة ٩٣٤,٦ مليون دينار وبنسبة ٩٤,٥٪ من إجمالي قيمة المحفظة.
٢. سندات مؤسسات عامة بقيمة ٥٤ مليون دينار وبنسبة ٥,٥٪ من إجمالي قيمة المحفظة.

بلغ رصيد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ٩٨٨,٦ مليون دينار مشكلة ما نسبته ٩٧,٥٪ من مجموع موجودات المؤسسة في نهاية عام ٢٠٢١.

الأداء المالي للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

محفظة استثمارات المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢١

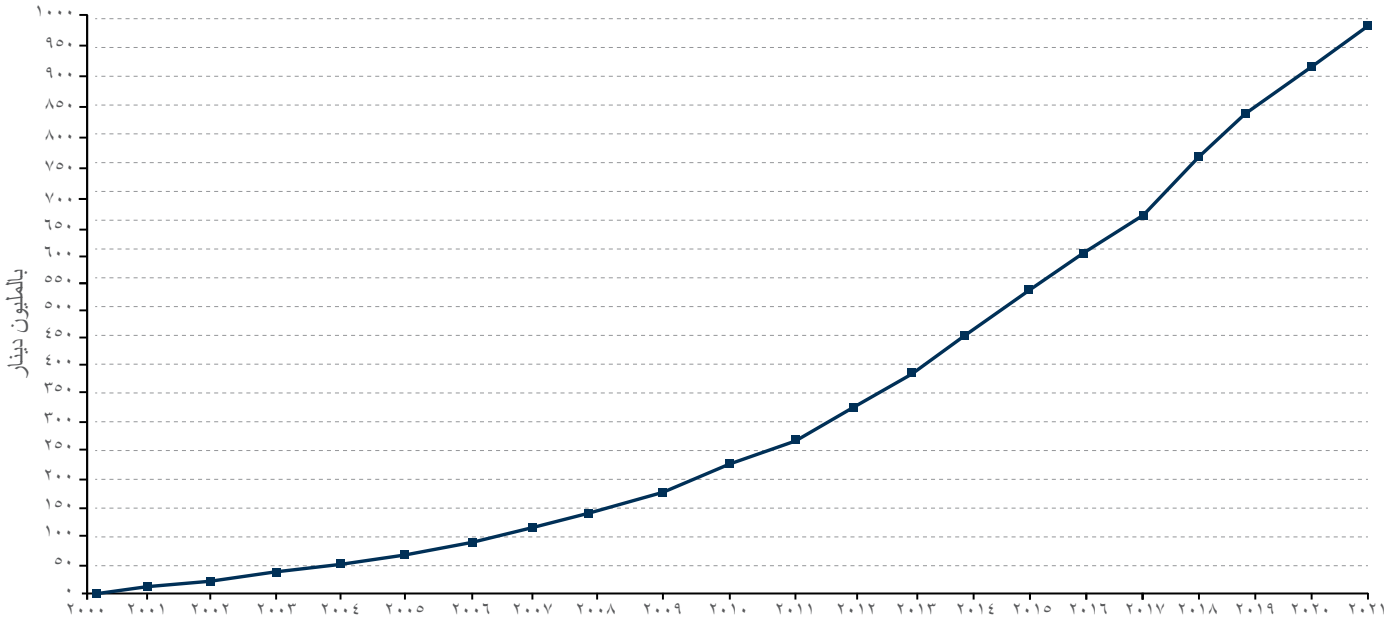

أما بخصوص عوائد استثمار محفظة المؤسسة، فقد حققت المؤسسة خلال العام ٢٠٢١ إيرادات بلغت حوالي ٤٧,٨ مليون دينار مقارنة بحوالي ٤٥,٣ مليون دينار خلال العام ٢٠٢٠ وبارتفاع بلغت نسبته حوالي ٥,٥٪.

عوائد إستثمارات محفظة المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢١

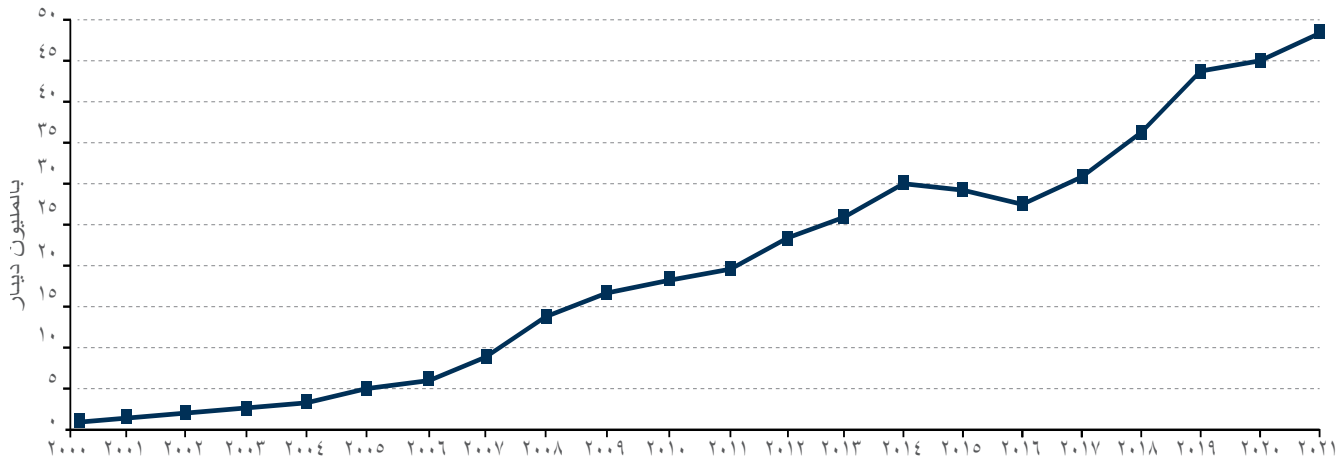

بلغت عوائد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ٤٧,٨ مليون دينار خلال العام ٢٠٢١.

الأداء المالي للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

معدل الريع الإطفائي ومتوسط أجل الاستحقاق المعدل للمحفظة:

انخفض معدل الريع الإطفائي (YTM) على محفظة المؤسسة خلال العام بمقدار ٠,١٨٨٪ ليصبح ٤,٩٢٣٪ في نهاية العام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٥,١١١٪ في نهاية العام ٢٠٢٠، كما انخفض متوسط أجل الاستحقاق المعدّل للمحفظة ليصل إلى ٣,٦٥١ سنة في نهاية عام ٢٠٢١ مقابل ٤,٢٣٤ سنة في نهاية عام ٢٠٢٠.

معدل الريع الإطفائي لمحفظة المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢١

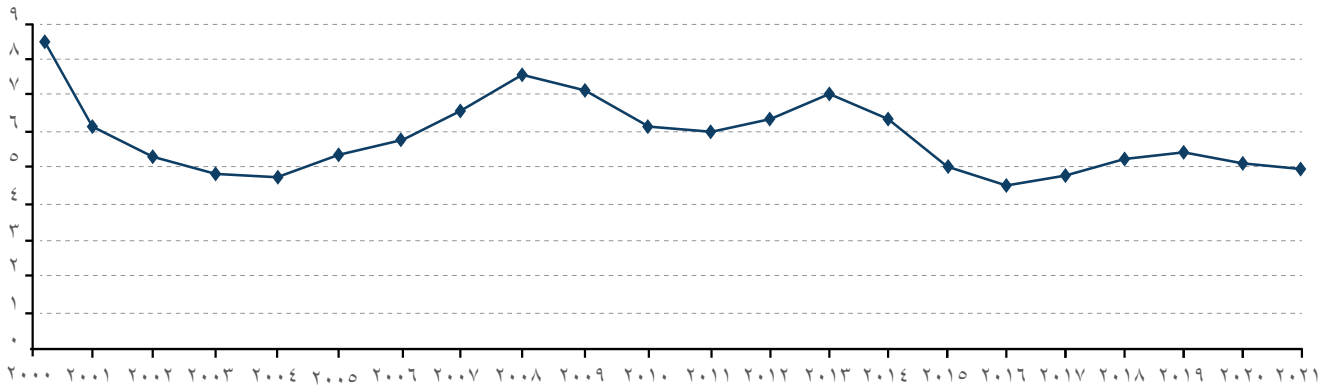

استحقاق الأدوات المالية:

بلغت قيمة السندات والأذونات المطفأة لعام ٢٠٢١ حوالي ٨١,٦ مليون دينار، ويُذكر أن قيمة الاستثمارات قصيرة الأجل والتي تستحق خلال عام في محفظة المؤسسة تبلغ حوالي ١٩٥,٥ مليون دينار كما هي في نهاية عام ٢٠٢١.

توزيع استحقاقات محفظة المؤسسة القائمة في نهاية عام ٢٠٢١

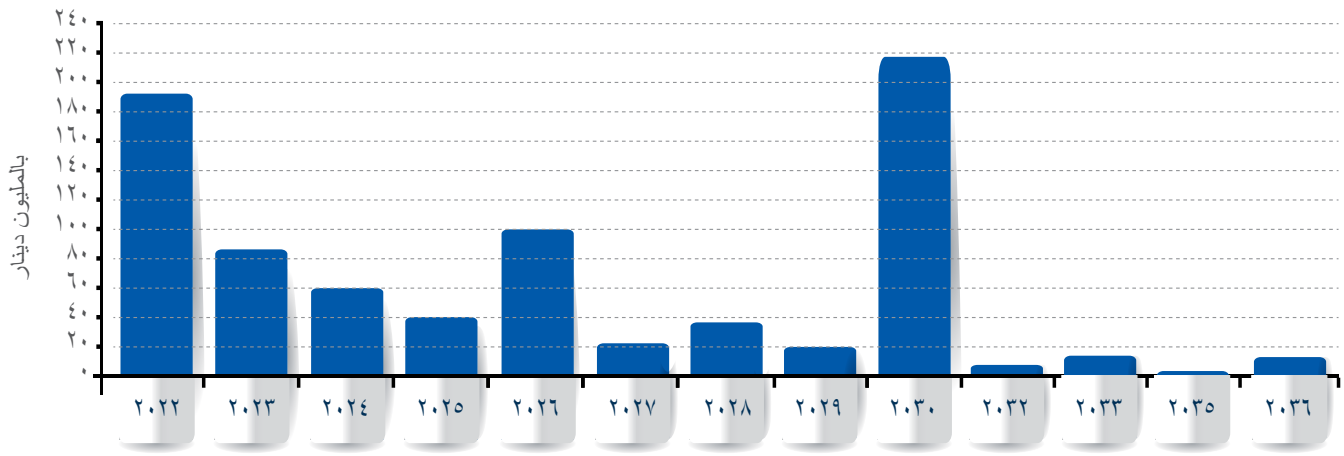

الأداء المالي للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

الأرصدة النقدية:

أما فيما يتعلق بالأرصدة النقدية غير الموظفة في أدوات الدين العام, فيتم إيداعها لدى البنك المركزي الأردني وفقاً لأحكام المادة (٢٤/ب) من قانون المؤسسة وتعديلاته، حيث بلغ رصيد الحساب الجاري ما مقداره ٩,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢١.

الاحتياطيات

وفي ضوء التطورات المذكورة في رسوم الاشتراك وعوائد الاستثمار، ارتفعت الاحتياطيات الإجمالية للمؤسسة في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢١ إلى حوالي ١٠١١ مليون دينار مقارنةً بحوالي ٩٢٩ مليون دينار في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢٠ بزيادة مقدارها ٨٢ مليون دينار وبنسبة ٨,٨٪، هذا وتشكل قيمة الاحتياطيات ما نسبته ٤,٦٦٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون والبالغة حوالي ٢١٧١٤,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢١، وما نسبته ١٢,٢٪ من الودائع الخاضعة للتعويض والبالغة حوالي ٨٢٨٧,٧ مليون دينار.

احتياطيات المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢١

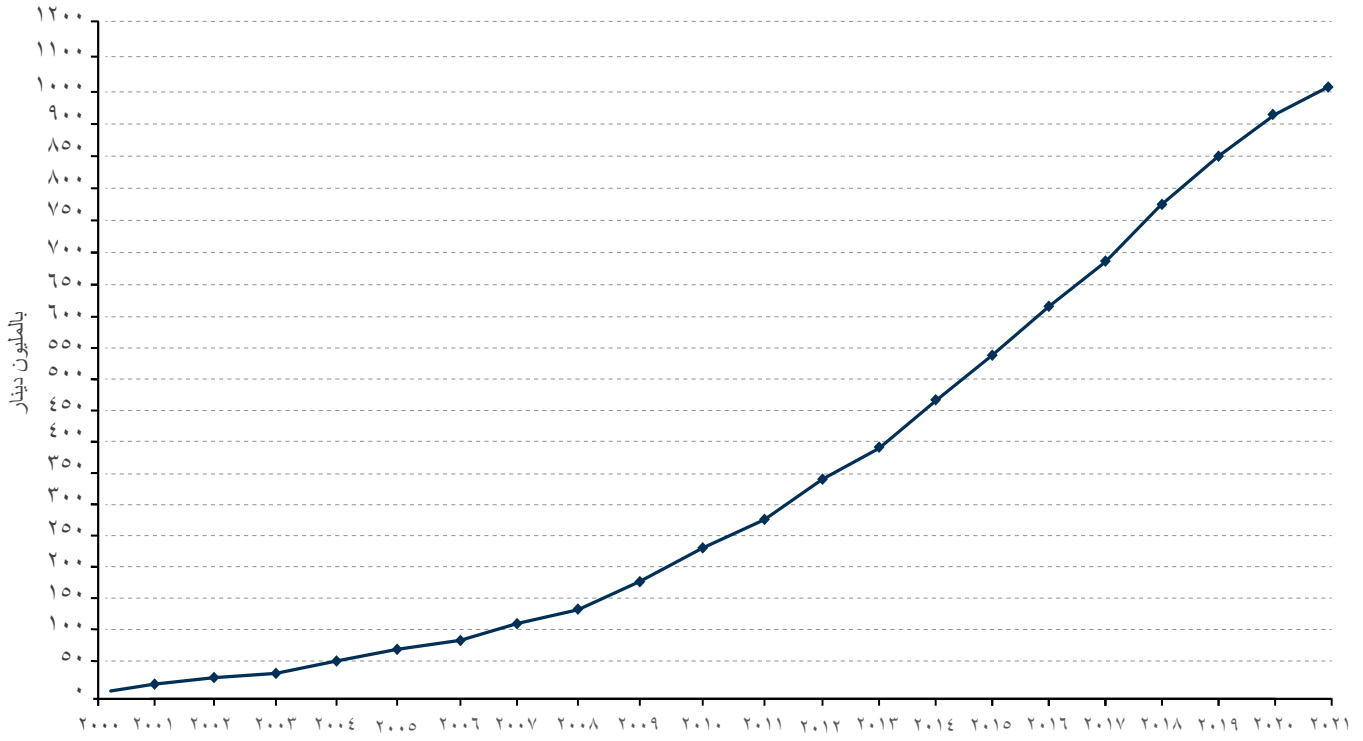

الأداء المالي لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

انشئ صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية في المؤسسة بموجب القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٢٠١٩/٨) الصادر بتاريخ ١ نيسان ٢٠١٩م، يتمتع بشخصية اعتبارية تتولى أدارته المؤسسة، وكما يقوم الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون، يطبق على الصندوق أحكام قانون المؤسسة وبالقدر الذي لا تتعارض والأحكام الخاصة به في نفس القانون، كما وينشأ في الصندوق محفظتان مستقلتان على النحو التالي:

١. محفظة تكافل حسابات الائتمان: تورد إليها رسوم الاشتراك السنوية المدفوعة من البنوك الإسلامية عن حسابات الائتمان أو ما في حكمها وعن الجزء غير المشارك في الأرباح مِن حسابات الاستثمار المشترك.

الأداء المالي للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

٢. محفظة تكافل حسابات الاستثمار المشترك: تورد إليها رسوم الاشتراك السنوية المدفوعة من البنوك الإسلامية نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار المشترك أو ما في حكمها.

تتكون مصادر أموال صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية من رسوم الإشتراك السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء للصندوق بواقع اثنين ونصف بالألف سنوياً من مجموع أرصدة حسابات الإئتمان والاستثمار المشترك في نهاية كل سنة، سنداً لأحكام المادة (٣٣ مكرر/ب)، بالإضافة الى عوائد استثمارات أموال الصندوق وأية قروض حسنة يحصل عليها أو منح مالية تقدم للصندوق وفقاً لأحكام القانون.

تستثمر المؤسسة أموال الصندوق بما فيها رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك الإسلامية والعوائد المتحققة على استثماراتها في الاوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادىء وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك استناداً إلى احكام المادة (٣٥ مكرر) من قانون المؤسسة رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته.

الأداء المالي للصندوق

ارتفعت حقوق الصندوق في نهاية العام ٢٠٢١ إلى حوالي ٤٣,٩ مليون دينار مقارنة بـ ٢٦,٣ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٠، وبلغ رأسمال الصندوق (٠,٥٥٠) مليون دينار في ٢٠٢١/١٢/٣١م، حيث ساهمت الحكومة بمبلغ (٠,١٥٠) مليون دينار من أصل مساهمتها برأسمال المؤسسة للصندوق، وقدمت البنوك الإسلامية المبلغ المتبقي البالغ (٠,٤٠٠) مليون دينار بواقع مئة الف دينار دفعت كرسم تأسيس غير مسترد من كل بنك من البنوك الإسلامية المشمولة بأحكام قانون المؤسسة وتعديلاته، هذا وقد شكلت الاحتياطيات المتراكمة من الفوائض المالية المتحققة ورسوم الاشتراك المحصّلة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢١ الجزء الأكبر من حقوق المؤسسة وبواقع ٤٣,٤ مليون دينار، مرتفعة عن مستواها في نهاية العام ٢٠٢٠ بحوالي ١٧,٦ مليون دينار حيث بلغت رسوم الاشتراك السنوية المحصّلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠٢١ ما مقداره ١٧,٦ مليون دينار مقابل ١٥,٩ مليون دينار تم تحصيلها خلال العام ٢٠٢٠، بإرتفاع تبلغ نسبته حوالي ١٠,٧٪.

محفظة استثمارات الصندوق

بلغت موجودات محفظة الصندوق من الأوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية حوالي ١٧,٦ مليون دينار مع نهاية العام وقد توزعت على النحو التالي:

١. محفظة تكافل حسابات الإئتمان بقيمة ٨,٢ مليون دينار وبنسبة ٤٦,٦٪ من إجمالي قيمة محفظة الصندوق.
٢. محفظة تكافل حسابات الاستثمار المشترك بقيمة ٩,٤ مليون دينار وبنسبة ٥٣,٤٪ من إجمالي قيمة محفظة الصندوق.

الأرصدة النقدية:

أما فيما يتعلق بالأرصدة النقدية غير الموظفة في الأوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فيتم إيداعها لدى البنك المركزي الأردني وفقاً لأحكام المادة (٣/ب) والمادة (٢٤/ب) من قانون المؤسسة وتعديلاته، حيث بلغ رصيد الحساب الجاري ما مقداره ٢٦,٤ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢١.

الاحتياطيات

وفي ضوء التطورات المذكورة في رسوم الاشتراك ، ارتفعت الاحتياطيات الإجمالية للصندوق في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢١ إلى حوالي ٤٣,٤ مليون دينار مقارنة بحوالي ٢٥,٨ مليون دينار في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢٠ بزيادة مقدارها ١٧,٦ مليون دينار وبنسبة ٦٨,٢٪، هذا وتشكل قيمة الاحتياطيات ما نسبته ٠,٥٤٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون والبالغة حوالي ٨٠٤٤,٨ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢١، وما نسبته ٠,٩٢٪ من الودائع الخاضعة للتعويض والبالغة حوالي ٤٧٢٨ مليون دينار.

التوعية الإعلاميــة
والتواصل الإقليمــي والدولـــي

التوعية الإعلاميــة والتواصل الإقليمــي والدولــي

في إطار جهود المؤسسة للتواصل مع جمهور المودعين وتعزيز أواصر التعاون مع البنوك الأعضاء والجهات ذات العلاقة لاطلاعهم وبشكل مستمر على المستجدات في مجال ضمان الودائع، واصلت المؤسسة جهودها التوعوية وتنويع وسائل التواصل خلال العام ٢٠٢١ حيث تم نشر مقابلة لعطوفة المدير العام مع صحيفة الأنباط بمناسبة عيد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية والتي تم فيها تسليط الضوء على تأسيس المؤسسة وعملها ودورها في الحفاظ على الاستقرار المالي في المملكة، ونشر التقرير السنوي للمؤسسة للعام ٢٠٢٠، والإعلانات الخاصة بعضوية البنوك والقوائم المالية للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية، والتفاعل مع الجمهور من خلال صفحة التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) وتحديث المعلومات على الموقع الإلكتروني للمؤسسة. كما تم السير بإعداد كتيب القانون المعدل لقانون المؤسسة تمهيداً لطباعته وتوزيعه لكافة الجهات ذات العلاقة.

وضمن احتفالات المملكة بمرور مائة عام على تأسيس الدولة الأردنية قامت المؤسسة بنشر شعار المئوية على الموقع الإلكتروني للمؤسسة وتصميم بانر ووضعه على المدخل الرئيسي للمؤسسة، كما قامت بتصميم كتيب التطور التاريخي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠) والذي يبرز اهم إنجازات المؤسسة خلال المئوية وإرساله الى مركز التوثيق الملكي والجهات ذات العلاقة ونشره على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني وصفحة الفيسبوك الرسمية للمؤسسة، بالإضافة إلى تصميم وإعداد لوحة اللمحة التاريخية للمؤسسة ووضعها بشكل بارز داخل مبنى المؤسسة.

وعلى الصعيد الدولي والإقليمي، شاركت المؤسسة في العديد من الفعاليات الافتراضية عبر التطبيق المرئي والمسموع (WEBEX) والتي تم تنظيمها من قبل الهيئة الدولية لضامني الودائع على سبيل المثال الاجتماع السنوي العام العشرون واجتماع المجلس التنفيذي الواحد والسبعون واللجان المنبثقة عنه بالإضافة الى اجتماعات اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA)، كما شاركت المؤسسة بندوة بعنوان "التنسيق والتعاون بين ضامني الودائع والجهات الفاعلة الأخرى في شبكة الحماية المصرفية خلال الأيام العادية والأزمات وفقا للمبدأ الرابع من المبادئ الأساسية للهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI)" ، بتنظيم من الهيئة الدولية لضامني الودائع والشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية في كانون الثاني ٢٠٢١.

كما شاركت المؤسسة في الاجتماع الافتراضي السابع حول « تداعيات فيروس كورونا على الاستقرار المالي والرقابة المصرفية والمعلومات الائتمانية في الدول العربية» والذي تم استضافته من قبل صندوق النقد العربي/ أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة في شهر آذار ٢٠٢١. بالإضافة إلى المشاركة في المؤتمر الافتراضي حول «المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان ودائع إسلامية

فعالة والذي تم تنظيمه من قبل صندوق النقد العربي (AMF) ومشاركة الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في شهر حزيران ٢٠٢١.

وضمن إطار التعاون بين مؤسسات ضمان الودائع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بهدف تبادل الخبرات والمعرفة في مجال ضمان الودائع، استضافت مؤسسة ضمان الودائع وفداً من الشركة العراقية لضمان الودائع برئاسة رئيس مجلس إدارة الشركة في شهر تشرين أول ٢٠٢١، وعلى هامش الزيارة تم توقيع مذكرة تفاهم بهدف تعزيز التعاون المشترك في شتى مجالات نظام ضمان الودائع وتبادل الخبرات وبما يسهم في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي والمالي في كل من الأردن والعراق. كما تم أيضاً تجديد توقيع مذكرات تفاهم مع كل من مؤسسة ضمان الودائع الكورية وصندوق ضمان الودائع التركي.

التوعية الإعلاميــة والتواصل الإقليمــي والدولـــي

التخطيط الاستراتيجي
في المؤسسة

التخطيط الاستراتيجي في المؤسسة

التزاماً من المؤسسة بمواجهة التحديات التي تواجهها، فقد انتهجت منحنى التخطيط الاستراتيجي في تسيير أعمالها ووظائفها منذ بدايات تأسيسها، وذلك تنفيذاً لمهمتها المناطة بها قانوناً بكفاءة وفعالية، وتحقيقاً لرؤيتها المستقبلية المتمثلة بأن تكون الرائدة مهنياً في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي. لتساهم بذلك في تقليل المخاطر لدى البنوك لزيادة الثقة بالجهاز المصرفي وصولاً الى تحقيق هدف الاستقرار المالي في المملكة.

واعتمدت المؤسسة في التخطيط الاستراتيجي على منهج المشاركة الواسعة مع كافة العاملين في المؤسسة، مستندةً إلى نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة المتضمن أبرز نقاط القوة وفرص التحسين ونقاط الضعف والتهديدات التي تواجهها. وانطلاقًا من رؤية ورسالة المؤسسة والقيم الجوهرية المتبناة تتم مناقشة تطلعات المؤسسة المستقبلية لتحقيقها في إطار متناسق مع الأهداف الوطنية والمؤسسية والاستراتيجية للمؤسسة، حيث يتم ترجمة ذلك ضمن خطط العمل الخاصة بدوائر ووحدات المؤسسة. ولضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة فإنه يتم وضع أهداف تشغيلية تضمن تحقيقها. كما ويتم تحديد مؤشرات أداء لقياس مدى تحقيق الأهداف التشغيلية، وتتم عمليات المراجعة والتقييم لمستوى الإنجاز لمعالجة أي انحرافات قد تحصل، وذلك ضمن منهجية المتابعة والتقييم.

البرنامج المالي ضمن الخطة الاستراتيجية للمؤسسة

استمرت المؤسسة بمتابعة وقياس أدائها المؤسسي من خلال تحديث برنامجها المالي متوسط الأجل بما يعزز قدرتها على القيام بمهامها ومسؤولياتها القانونية، وتوجيه مصادرها نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية والوطنية المتمثلة في تأمين الحماية التامة لأكبر عدد من المودعين، تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي.

يمكّن البرنامج المالي المؤسسة من توجيه إدارة أنشطتها الاستثمارية نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية بعيدة المدى.

يستند البرنامج المالي إلى مجموعة من المؤشرات الاسترشادية ومؤشرات متابعة الأداء المؤسسي، ويعمل من خلال آليات تحدد العلاقة بين مدخلات البرنامج ومخرجاته المتمثلة بهذه المؤشرات، خاصةً المتعلقة منها بتوفير حماية تامة للغالبية العظمى من المودعين وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لحماية المودعين ضمن إطار زمني متوازن.

وتقوم المؤسسة سنوياً، بمراجعة شاملة لبرنامجها المالي وتحديث فرضيات البرنامج في ضوء المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد بشكل عام وعلى عمل المؤسسة بشكل خاص، وتتعلق أهم الفرضيات بالنمو السنوي للودائع، رسوم الاشتراك التي تحصلها المؤسسة سنوياً من البنوك الأعضاء في المؤسسة ومستويات أسعار الفائدة المتوقعة على أدوات الدينار المختلفة.

البرنامج المالي ضمن الخطة الاستراتيجية للمؤسسة

ويذكر أنّ البرنامج المالي للمؤسسة يستند إلى مجموعتين من مؤشرات القياس وهي:

- المؤشرات الاسترشادية: وتمثل مؤشرات لمتغيرات لا تقع ضمن سيطرة المؤسسة المباشرة، لكنها تؤثر وبشكل فعال وأساسي في تحقيق مهامها مثل معدل نمو الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

- مؤشرات متابعة الأداء المؤسسي: وتمثل أداء المؤسسة الفعلي وتشمل متغيرات تقع ضمن سيطرة المؤسسة المباشرة، كما تؤثر في تحقيق مهامها مثل معدل العائد على استثمارات المؤسسة.

مؤشرات متابعة الأداء المؤسسي:

١- نسبة احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

ارتفعت نسبة احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون إلى ٤,٦٦٪ مع نهاية عام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٤,٥٨٪ مع نهاية عام ٢٠٢٠م، ومن المتوقع أن يستمر الارتفاع سنوياً، بافتراض نموّ الودائع الخاضعة لأحكام القانون بالدينار بمتوسّط نموّ طويل الأجل يبلغ حوالي ٥٪ سنوياً.

٢- نسبة الاحتياطيات إلى الودائع الخاضعة للتعويض:

ارتفعت نسبة الاحتياطي إلى الودائع الخاضعة للتعويض إلى ١٢,٢٪ مع نهاية عام ٢٠٢١م مقارنة ب ١١,٥٪ مع نهاية عام ٢٠٢٠م، ويتوقع أن توالي هذه النسبة ارتفاعها سنوياً وبما ينسجم مع تحقيق أهداف المؤسسة الاستراتيجية بتوفير التغطية القانونية لأكبر عدد من المودعين وتشجيع الادخار وتعميق الثقة بالجهاز المصرفي والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي في المملكة.

٣- نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى إيرادات الاستثمار الصافية والإجمالية:

بلغت نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى صافي وإجمالي إيرادات المؤسسة في نهاية العام ٢٠٢١م حوالي ٣,١٪ و ٣,١٪ على التوالي مقارنة بما نسبته حوالي ٣,١٪ و٣,٠٪ في نهاية العام ٢٠٢٠م.

٤- نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل:

بلغت نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل في نهاية العام ٢٠٢١م حوالي ٣,٢٪ مقارنة بما نسبته حوالي ٣,٠٪ في نهاية العام ٢٠٢٠م.

النتائج المتوخاة:

تتمثل أهم النتائج المؤسسية المتوخاة من البرنامج المالي في توفير آلية تمكن المؤسسة من تقييم أدائها الفعلي مقارنة بالأداء المستهدف وفقاً للبرنامج، وذلك بهدف زيادة فعالية المؤسسة وكفاءتها في تحقيق أهدافها، وتأدية مهامها المحددة وفقا لقانونها.

تشير النتائج الأولية للبرنامج المالي لعام ٢٠٢١م إلى إمكانية الاستمرار في رفع نسبة احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون خلال الأعوام القادمة.

البرنامج المالي ضمن الخطة الاستراتيجية للمؤسسة

المؤشرات الرئيسة للبرنامج المالي متوسط الأجل									
البنـد	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١
إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة (مليون دينار).	٢٣٠٤٢,٨	٢٤١٩٥,٠	٢٥٤٠٤,٧	٢٦٦٧٥,٠	٢٨٠٠٨,٧	٢٩٤٠٩,٢	٣٠٨٧٩,٦	٣٢٤٢٣,٦	٣٤٠٤٤,٨	٣٥٧٤٧,٠
الودائع الخاضعة للتعويض (مليون دينار).	٩٢٨٤,٢	٩٩٦٠,٨	١٠٦٨٦,٨	١١٤٦٥,٦	١٢٣٠١,٢	١٣١٩٧,٧	١٤١٥٩,٥	١٥١٩١,٤	١٦٢٩٨,٥	١٧٤٨٦,٣
احتياطيات المؤسسة (مليون دينار).	١١٠٠,٨	١١٨٢,١	١٢٧٠,٠	١٣٦٤,٩	١٤٦٧,٥	١٥٧٨,١	١٦٩٥,٤	١٨١٩,٤	١٩٥٠,٥	٢٠٨٨,٧
احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانونها (٪).	٤,٧٨	٤,٨٩	٥,٠٠	٥,١٢	٥,٢٤	٥,٣٧	٥,٤٩	٥,٦١	٥,٧٣	٥,٨٤
احتياطيات المؤسسة إلى الودائع الخاضعة للتعويض (بوليصة الضمان) (٪).	١١,٨٦	١١,٨٧	١١,٨٨	١١,٩٠	١١,٩٣	١١,٩٦	١١,٩٧	١١,٩٨	١١,٩٧	١١,٩٤
الودائع الخاضعة للتعويض إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (٪).	٤٠,٢٩	٤١,١٧	٤٢,٠٧	٤٢,٩٨	٤٣,٩٢	٤٤,٨٨	٤٥,٨٥	٤٦,٨٥	٤٧,٨٧	٤٨,٩٢
المصاريف الإدارية والعمومية إلى إجمالي إيرادات الاستثمار (٪).	٣,٠٨	٤,١٥	٤,٠٣	٣,٩٣	٣,٨٤	٣,٧٥	٣,٨٠	٣,٨٥	٣,٩٢	٤,٠٠
المصاريف الإدارية والعمومية إلى صافي إيرادات الاستثمار (٪).	٢,٩٨	٣,٩٨	٣,٨٨	٣,٧٨	٣,٧٠	٣,٦٢	٣,٦٦	٣,٧١	٣,٧٧	٣,٨٥
المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل (٪).	٣,٣٢	٣,٨٧	٤,١٦	٤,٠٥	٣,٩٦	٣,٨٧	٣,٨٨	٣,٩٣	٤,٠٠	٤,٠٧

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

الـــرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمؤسسة ضمان الودائع (المؤسسة) شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، قائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية .

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المؤسسة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية .

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساسًا لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

• الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة.

• تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

• التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المؤسسة على الاستمرار. واذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المؤسسة في اعمالها كمنشأة مستمرة.

• تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ/ الأردن
أسامة فايز شخاترة
ترخيص رقم ١٠٧٩

عمان ـ المملكة الأردنية الهاشمية
٤ نيسان ٢٠٢٢

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	إيضاحات	٢٠٢١	٢٠٢٠
		دينار أردني	دينار أردني
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني		٩,٤٩٩,٦٦١	١,٠٢٦,٥٧١
فوائد موجودات مالية بالتكلفة المطفأة مستحقة وغير مقبوضة		١١,٦٥٩,٢٥٣	١١,٣٢٦,٣٣٠
أرصدة مدينة أخرى		٢٩,٩٤٥	٧,٠٨٢
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين - قصيرة الأجل	٦	٦٠,٤٨٣	٥٨,٥٤٠
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة – قصيرة الأجل	٧	١٩٥,٤٩٥,١١١	٧٣,٧٤٤,٠٠٨
مجموع الموجودات المتداولة		٢١٦,٧٤٤,٤٥٣	٨٦,١٦٢,٥٣١
الموجودات غير المتداولة			
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين – طويل الأجل	٦	٩٢١,٤٨١	٩٤٥,٩٣٤
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - طويل الأجل	٧	٧٩٣,٠٦٣,٠٩٧	٨٤١,٥٣١,٢١٣
ممتلكات ومعدات	٨	٣,٦٥٤,٣٥٣	٣,٤٥٠,٨٢٦
مجموع الموجودات غير المتداولة		٧٩٧,٦٣٨,٩٣١	٨٤٥,٩٢٧,٩٧٣
مجموع الموجودات		١,٠١٤,٣٨٣,٣٨٤	٩٣٢,٠٩٠,٥٠٤
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة دائنة أخرى		٦٢,٦٨٧	٣٧,٧٦٠
مجموع المطلوبات		٦٢,٦٨٧	٣٧,٧٦٠
حقوق الملكية			
رأس المال	٩	٣,١٥٠,٠٠٠	٣,١٥٠,٠٠٠
الإحتياطيات	١٠	١,٠١١,١٧٠,٦٩٧	٩٢٨,٩٠٢,٧٤٤
مجموع حقوق الملكية		١,٠١٤,٣٢٠,٦٩٧	٩٣٢,٠٥٢,٧٤٤
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		١,٠١٤,٣٨٣,٣٨٤	٩٣٢,٠٩٠,٥٠٤

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٨ جزءًا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	إيضاحات	٢٠٢١	٢٠٢٠
		دينار أردني	دينار أردني
الإيرادات			
رسوم إشتراك	١١	٣٥,٨٦٤,٤٤٦	٣٥,٠١٩,١٩١
فوائد موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		٤٧,٨٣٣,٢٦٢	٤٥,٣١٤,٦٩٩
عوائد تمويل وفوائد الإسكان الممنوحة		٢٢,١٦٩	٢١,١٩١
أرباح بيع الأصول الثابتة		٦٥٨	-
أرباح بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		-	٥٨,٨٦٩
إيرادات أخرى		٥,٥٤٤	٢٢,٥٣٨
مجموع الإيرادات		٨٣,٧٢٦,٠٧٩	٨٠,٤٣٦,٤٨٨
مصاريف إدارية	١٢	(١,٤٥٨,١٢٦)	(١,٣٦١,٢٩١)
فائض الإيرادات عن النفقات		٨٢,٢٦٧,٩٥٣	٧٩,٠٧٥,١٩٧

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	رأس المال	الإحتياطيات	الإجمالي
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
٢٠٢١			
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٣,١٥٠,٠٠٠	٩٢٨,٩٠٢,٧٤٤	٩٣٢,٠٥٢,٧٤٤
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة	-	٨٢,٢٦٧,٩٥٣	٨٢,٢٦٧,٩٥٣
الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣,١٥٠,٠٠٠	١,٠١١,١٧٠,٦٩٧	١,٠١٤,٣٢٠,٦٩٧
٢٠٢٠			
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	٣,١٥٠,٠٠٠	٨٤٩,٨٢٧,٥٤٧	٨٥٢,٩٧٧,٥٤٧
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة	-	٧٩,٠٧٥,١٩٧	٧٩,٠٧٥,١٩٧
الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣,١٥٠,٠٠٠	٩٢٨,٩٠٢,٧٤٤	٩٣٢,٠٥٢,٧٤٤

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٨ جزءًا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينـــار أردني	دينـــار أردني
الأنشطة التشغيلية		
فائض الإيرادات عن النفقات	٨٢,٢٦٧,٩٥٣	٧٩,٠٧٥,١٩٧
تعديلات-		
إستهلاكات	١٢٠,٨١٩	١٢٢,٢٥١
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	(٦٥٨)	(٥٣)
أرباح بيع موجودات مالية		(٥٨,٨١٦)
إيرادات الفوائد	(٤٧,٨٣٣,٢٦٢)	(٤٥,٣١٤,٦٩٩)
التغيرات في راس المال العامل -		
أرصدة مدينة أخرى	(٢٢,٨٦٣)	(١٩١)
أرصدة دائنة أخرى	٢٤,٩٢٧	(١١,٢٣٢)
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	٣٤,٥٥٦,٩١٦	٣٣,٨١٢,٤٥٧
الأنشطة الإستثمارية		
شراء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	(٢٠٢,٨٨٢,٠٢٠)	(٤٥١,٢٦٧,٧٣٥)
استحقاق موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٨١,٥٩٩,٠٣٣	١٢٠,١٠٢,٨٩٤
المتحصل من بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٤٨,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٧٣٤,٥٠٠
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات	٦٦٠	٧١
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين	٢٢,٥١٠	٥٨,٥٤٠
فوائد مقبوضة	٤٧,٥٠٠,٣٣٩	٤٦,٩٩٦,١٨٦
شراء ممتلكات ومعدات	(٣٢٤,٣٤٨)	(٥,٨٨٣)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الإستثمارية	(٢٦,٠٨٣,٨٢٦)	(٣٣,٣٨١,٤٢٧)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	٨,٤٧٣,٠٩٠	٤٣١,٠٣٠
النقد وما في حكمه في بداية السنة	١,٠٢٦,٥٧١	٥٩٥,٥٤١
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٩,٤٩٩,٦٦١	١,٠٢٦,٥٧١

- قرار مجلس الإدارة رقم (٢٠٢٠/٢) تاريخ ٥ أيار ٢٠٢٠ الموافقة على قيام المؤسسة ببيع أوراق مالية حكومية بقيمة ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار أردني.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٨ جزءًا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

(١) عـام

تأسست المؤسسة بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٠ كشخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري بموجب قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته. تهدف المؤسسة إلى حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للإدخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الإستقرار المصرفي والمالي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك يتقرر تصفيته وفقا للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها الى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.

لا تعتبر ضمن الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما يلي:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

تضمن المؤسسة فقط الودائع بالدينار الأردني بما لا يتجاوز خمسين ألف دينار للمودع الواحد في كل بنك عضو، وتتمثل البنوك الأعضاء في المؤسسة في جميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة بالمملكة بإستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة. كما وتضمن المؤسسة الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام هذا القانون.

تتكون مصادر المال للمؤسسة مما يلي:

- رسوم الإشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك إلى المؤسسة.
- عوائد إستثمارات أموال المؤسسة.
- أي قروض تحصل عليها المؤسسة بمقتضى أحكام القانون.
- أي منح مالية تقدم للمؤسسة بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وفي حال كانت هذه المنح مقدمة من جهات غير أردنية يجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء.
- أي مبالغ مالية مستردة للمؤسسة من عمليات التصفية أو نتيجة أي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في المادة رقم (٣٨ مكرر) من قانون المؤسسة.

(٢) أسس اعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقا لمبدأ الكلفة التاريخية.

إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمؤسسة.

(٣) التغيرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، باستثناء أن المؤسسة قامت بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢١:

المرحلة الثانية من إصلاح IBOR (سعر الفوائد المعروضة بين البنوك) :- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)

توفر هذه التعديلات إعفاءات مؤقتة والمتعلقة بالأثر على التقارير المالية عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة IBOR بمرجع يعتمد على العائد شبه الخالي من المخاطر. تشمل التعديلات التطبيقات العملية التالية:

• التطبيق العملي ليتم التعامل مع التغيرات التعاقدية والتغيرات على التدفقات النقدية الناتجة عن تغير سعر الفائدة المرجعي كتغييرات في سعر الفائدة المتغير، بما يعادل الحركة على سعر الفائدة في السوق،
• تتطلب الإعفاءات من الشركة تعديل التعريفات المستخدمة في توثيق عمليات التحوط ووصف أداة التحوط مع استمرارية علاقات التحوط للمجموعة عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة الحالي بمرجع يعتمد على العائد الخالي من المخاطر،
• يجوز للشركة استخدام سعر فائدة غير محدد تعاقديا، للتحوطات لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو أسعار الفائدة في حال تم تحديد مخاطر أسعار الفائدة بشكل منفصل.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19 بعد ٣٠ حزيران ٢٠٢١ - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٢٨ أيار ٢٠٢٠ تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19 - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦). منح هذه التعديلات إعفاءات للمستأجرين من تطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) حول التعديلات المحاسبية لعقود الإيجار على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار الناتجة بشكل مباشر عن وباء COVID-19. نظرًا لكونه حلاً عمليًا، قد يختار المستأجر عدم تقييم ما إذا كان تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلق بوباء COVID-19 والممنوحة من المؤجر يمثل تعديلًا لعقد الإيجار أم لا. يحتسب المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أي تغيير في دفعات الإيجار الناتجة عن تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19 بنفس الطريقة التي يحتسب بها حدوث أي تغيير وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)، إذا لم يمثل التغيير تعديلاً لعقد الإيجار.

كان من المفترض تطبيق التعديل حتى ٣٠ حزيران ٢٠٢١، ولكن نظرًا لاستمرار تأثير وباء COVID-19، وبتاريخ ٣١ آذار ٢٠٢١ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتمديد فترة التطبيق العملي إلى ٣٠ حزيران ٢٠٢٢.

تنطبق هذه التعديلات على الفترات السنوية اعتباراً من ١ نيسان ٢٠٢١.

لم تحصل المؤسسة على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19، ولكن سوف تقوم المؤسسة باستخدام هذا التطبيق العملي إذا أصبح قابل للتطبيق خلال فترة التطبيق المسموحة.

(٤) ملخص السياسات المحاسبية الهامة

النقد وما في حكمه

لغرض قائمة التدفقات النقدية، فإن النقد وما في حكمه يشمل النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك.

التقاص

يتم اجراء التقاص بين الموجودات والمطلوبات واظهار المبلغ بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم ومخصص الانخفاض. لا يتم إستهلاك الأراضي ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الانتاجي المتوقع لها، باستخدام النسب السنوية التالية:

المباني	٣٪
أثاث ومفروشات	١٠ - ١٥٪
سيارات	١٥٪
أجهزة مكتبية وحاسوبية وبرامج	١٠ - ٢٥٪

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية يتم تخفيض قيمتها الى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الشامل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي وطريقة الاستهلاك بشكل دوري للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتناسب مع المنافع الاقتصادية المتوقعة من الممتلكات والمعدات.

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

(٤) ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ - موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة المؤسسة وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالتكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة / الخصم بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني وفقاً لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، ويتم قيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة الدخل.

يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق التكلفة المطفأة الخسارة الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

ب - موجودات مالية في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

- يتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن تسجيل فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة الى الارباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل.

- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.
- يتم تسجيل الارباح الموزعة في قائمة الدخل.

ذمم دائنة

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع او الخدمات المستلمة سواء تمت المطالبة بها أو لم تتم من قبل المورد.

إثبات الإيراد والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف برسوم الاشتراك السنوي للبنوك بنسبة واحد وخمسة وسبعون بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك.

يتم إثبات إيرادات الإيجارات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدة عقد الإيجار.

يتم اثبات الايرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

(٤) ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إثبات الإيراد والاعتراف بالمصاريف (تتمة)

يتم احتساب إيرادات الفوائد وفقا لأساس الاستحقاق، على أساس الفترات الزمنية المستحقة والمبالغ الأصلية ومعدل الفائدة المكتسب.

تدني الموجودات غير المالية

تقوم المؤسسة بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم المؤسسة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات المؤسسة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله.

أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب. يتم تثبيت هذه الاحتسابات بمضاعفات تقييم أسعار أسهم الشركات التابعة المتداولة أو مؤشرات القيمة العادلة المتوفرة الأخرى.

تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب مصروف تعويض نهاية الخدمة للموظفين كما يلي:

- راتب شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي لا تتجاوز مدة خدمته في المؤسسة خمس سنوات.
- راتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي تزيد مدة خدمته في المؤسسة عن خمس سنوات ولا تتجاوز العشر سنوات.
- راتب شهرين عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي تتجاوز مدة خدمته في المؤسسة عشر سنوات.

وتقوم المؤسسة بتوريد المبلغ المحتسب خلال السنة لصندوق تعويض نهاية الخدمة.

قروض الإسكان

يتم منح القرض / تمويل الإسكان لبناء أو شراء سكن داخل المملكة بمعدل فائدة يتراوح بين ٥ ٪ سنويا ويجب أن يسدد القرض وفوائده في مدة لا تتجاوز الثلاثين سنة من تاريخ منحه، شريطة أن لا يتجاوز عمر الموظف عن سبعين سنة في نهاية هذه المدة.

(٥) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

(٦) تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين

فيما يلي بيان حركة تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين خلال السنة:

	٢٠٢١ دينـــار أردني	٢٠٢٠ دينـــار أردني
رصيد التمويل والقروض بداية السنة	١,٠٠٤,٤٧٤	١,٠٦٣,٠١٤
قيمة التمويل والقروض الممنوحة خلال السنة	١٠٥,٠٠٠	-
عوائد التمويل	١٧,٣٥٨	١٦,٣٨٠
الفوائد المضافة على رصيد القروض خلال السنة	٤,٨١١	٤,٨١١
قيمة تحصيلات التمويل والقروض خلال السنة	(١٤٩,٦٧٩)	(٧٩,٧٣١)
رصيد التمويل والقروض نهاية السنة	٩٨١,٩٦٤	١,٠٠٤,٤٧٤
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة – قصيرة الأجل	٦٠,٤٨٣	٥٨,٥٤٠
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة – طويلة الأجل	٩٢١,٤٨١	٩٤٥,٩٣٤
رصيد التمويل والقروض الممنوحة نهاية السنة	٩٨١,٩٦٤	١,٠٠٤,٤٧٤

يمثل هذا البند قيمة الرصيد المتبقي من تمويل وقروض الإسكان الممنوحة لثمانية عشر موظف من موظفي المؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، تم منح القروض للموظفين بضمان رهن عقاري تأميني من الدرجة الأولى لصالح مؤسسة ضمان الودائع وذلك وفقاً لأحكام المادة رقم ١١٦ – فقرة (ب) من التعليمات الإدارية لشؤون الموظفين وتعديلاتها.

(٧) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١		
	قصيرة الأجل دينار أردني	طويلة الأجل دينار أردني	المجموع دينار أردني
سندات خزينة	١٥١,٤٩٥,١١١	٧٨٣,٠٦٣,٠٩٧	٩٣٤,٥٥٨,٢٠٨
سندات سلطة المياه	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
سندات شركة الكهرباء الوطنية	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	-	٢٤,٠٠٠,٠٠٠
	١٩٥,٤٩٥,١١١	٧٩٣,٠٦٣,٠٩٧	٩٨٨,٥٥٨,٢٠٨
	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠		
	قصيرة الأجل دينار أردني	طويلة الأجل دينار أردني	المجموع دينار أردني
سندات خزينة	٦١,٤٩٧,٤٨٣	٧٨٧,٥٣١,٢١٣	٨٤٩,٠٢٨,٦٩٦
اذونات خزينة	١٢,٢٤٦,٥٢٥	-	١٢,٢٤٦,٥٢٥
سندات سلطة المياه	-	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
سندات شركة الكهرباء الوطنية	-	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠
	٧٣,٧٤٤,٠٠٨	٨٤١,٥٣١,٢١٣	٩١٥,٢٧٥,٢٢١

- يتراوح معدل أسعار الفائدة على السندات بين ٢,٩١٨٪ - ٧,٩٩٩٪ للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (بين ٢,٩٨٣٪ - ٧,٩٩٩٪ للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).

ان تفاصيل اجمالي موجودات مالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٩٨٨,٥٥٨,٢٠٨	-	-	٩٨٨,٥٥٨,٢٠٨

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٩١٥,٢٧٥,٢٢١	-	-	٩١٥,٢٧٥,٢٢١

(٨) ممتلكات ومعدات

٢٠٢١	أراضي	مباني	أثـاث ومفروشات	أجهزة مكتبية وحاسوبية وبرامج	سيارات	مشاريع تحت التنفيذ*	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢١	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٩٦,٧٦٩	١٨٣,٦٠٩	١٠٥,٠٥٥	٥٧,٦٥٧	٢٢,٠٠٠	٥,٣٢٢,١٤٠
اضافـات	-	-	-	١٠,٣٣٨	-	٣١٤,٠١٠	٣٢٤,٣٤٨
إستبعادات	-	-	(١,٢١٢)	(٨٥٥)	-	-	(٢,٠٦٧)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٩٦,٧٦٩	١٨٢,٣٩٧	١١٤,٥٣٨	٥٧,٦٥٧	٣٣٦,٠١٠	٥,٦٤٤,٤٢١
الاستهلاك المتراكم -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢١	-	١,٥٤٩,٩٤٦	١٨١,٤٦١	٨٢,٢٥٢	٥٧,٦٥٥	-	١,٨٧١,٣١٤
استهلاكات	-	١١٣,٩٠٣	٣٢٧	٦,٥٨٩	-	-	١٢٠,٨١٩
إستبعادات	-	-	(١,٢١٢)	(٨٥٣)	-	-	(٢,٠٦٥)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	-	١,٦٦٣,٨٤٩	١٨٠,٥٧٦	٨٧,٩٨٨	٥٧,٦٥٥	-	١,٩٩٠,٠٦٨
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	١,١٥٧,٠٥٠	٢,١٣٢,٩٢٠	١,٨٢١	٢٦,٥٥٠	٢	٣٣٦,٠١٠	٣,٦٥٤,٣٥٣

* تمثل مشاريع تحت التنفيذ مشروع تأهيل الطابق الثاني في المؤسسة بكلفة اجمالية تقديرية تبلغ ٥٣٧,٩٠١ دينار والذي تم البدء به في عام ٢٠١٩ وبسبب انتشار فيروس كورونا في عام ٢٠٢٠ تم إيقاف المشروع مؤقتا ليتم استكماله في عام ٢٠٢١.

٢٠٢٠	أراضي	مباني	أثـاث ومفروشات	أجهزة مكتبية وحاسوبية وبرامج	سيارات	مشاريع تحت التنفيذ*	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٠	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٩٦,٧٦٩	١٨٣,٤٤٠	١١٨,٨٦٥	٥٧,٦٥٧	١٨,٠٠٠	٥,٣٣١,٧٨١
اضافـات	-	-	٣٠٠	١,٥٨٣	-	٤,٠٠٠	٥,٨٨٣
إستبعادات	-	-	(١٣١)	(١٥,٣٩٣)	-	-	(١٥,٥٢٤)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٩٦,٧٦٩	١٨٣,٦٠٩	١٠٥,٠٥٥	٥٧,٦٥٧	٢٢,٠٠٠	٥,٣٢٢,١٤٠
الاستهلاك المتراكم -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٠	-	١,٤٣٦,٠٤٣	١٨١,٢٦٧	٨٩,٦٠٤	٥٧,٦٥٥	-	١,٧٦٤,٥٦٩
استهلاكات	-	١١٣,٩٠٣	٣٢٥	٨,٠٢٣	-	-	١٢٢,٢٥١
إستبعادات	-	-	(١٣١)	(١٥,٣٧٥)	-	-	(١٥,٥٠٦)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	-	١,٥٤٩,٩٤٦	١٨١,٤٦١	٨٢,٢٥٢	٥٧,٦٥٥	-	١,٨٧١,٣١٤
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	١,١٥٧,٠٥٠	٢,٢٤٦,٨٢٣	٢,١٤٨	٢٢,٨٠٣	٢	٢٢,٠٠٠	٣,٤٥٠,٨٢٦

* تمثل مشاريع تحت التنفيذ مشروع تأهيل الطابق الثاني في المؤسسة بكلفة اجمالية تقديرية تبلغ ٥٣٧,٩٠١ دينار والذي تم البدء به في عام ٢٠١٩ وبسبب انتشار فيروس كورونا في عام ٢٠٢٠ تم إيقاف المشروع مؤقتا ليتم استكماله في عام ٢٠٢١.

(٩) رأس المال

يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك عضو في المؤسسة. بالإضافة الى دفعة من الحكومة الأردنية بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار. تقرر لاحقا بناءً على ما ورد في القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٨) لعام ٢٠١٩ إنشاء صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية، كما تقرر أن تقوم المؤسسة بدفع مبلغ مقداره ١٥٠,٠٠٠ دينار تدفعه المؤسسة وتخصمه من أصل مساهمة الحكومة في رأسمال المؤسسة ليصبح ٨٥٠,٠٠٠ دينار.

(١٠) الإحتياطات

وفقاً لمتطلبات المواد ١٨ و١٩ من قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته فإن على المؤسسة أن:

- تعمل على تكوين إحتياطيات لها ليبلغ حدها ما نسبته ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام هذا القانون ويجوز لمجلس الوزراء بناءاً على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة أن يقرر زيادة الحد المقرر لإحتياطيات المؤسسة وإذا لم تصل إحتياطيات المؤسسة خلال مدة عشر سنوات من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون إلى حدها المقرر أو إذا نقصت إحتياطياتها عن هذا الحد بعد أن تكون قد بلغته أو إذا تقرر تصفية أحد البنوك قبل أن تصل إحتياطيات المؤسسة إلى حدها المذكور، يجوز للمجلس زيادة رسم الإشتراك السنوي للبنوك إلى ما لا يتجاوز ضعف الرسم السنوي للبنوك المقرر في القانون.
- إذا تجاوزت إحتياطيات المؤسسة حدها المقرر في القانون والبالغ ما نسبته ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام هذا القانون، للمجلس أن يخفض رسم الإشتراك السنوي أو يعفي البنوك منه لسنة واحدة أو أكثر حسب مقتضى الحال.

(١١) رسوم إشتراك

استوفت المؤسسة خلال العام رسم إشتراك سنوي من البنوك بنسبة واحد وخمسة وسبعون بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون الموجودة لدى البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون بإستثناء الودائع التالية:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.
- بموجب قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (٢٠٢١/١١) بتاريخ ٢٧ كانون الاول ٢٠٢١، تم الاستمرار في تحصيل رسوم الإشتراك السنوية التي تدفعها البنوك للمؤسسة بموجب أحكام الفقرة (أ) من المادة رقم (١٢) من قانون مؤسسة ضمان الودائع بنسبة (واحد وخمسة وسبعون بالألف) من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

(١٢) مصاريف إدارية

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار أردني	دينار أردني
رواتب وأجور	٦٧٥,١٨١	٦٣٩,٠١٢
نهاية الخدمة	١٩٢,٢٥٦	١٧٥,٢٥٩
استهلاكات (إيضاح ٨)	١٢٠,٨١٩	١٢٢,٢٥١
مساهمة المؤسسة بالضمان اجتماعي	٧٦,٩٧٢	٧٣,١٨٧
مياه وكهرباء	٦٢,٠٢٠	٦١,٠٦٩
تأمين صحي	٧٢,٢٠٤	٥٨,٠٣٩
مساهمة المؤسسة في صندوق الادخار	٥٣,٤٠٣	٥٠,٥٧٦
إشتراكات	٣١,٩٧١	٢٩,٧٠٥
آمن وحماية	٢١,٥٢٨	٢١,٦١٨
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وامين السر	١٨,٦٠٠	١٨,٦٠٠
أتعاب مهنية	٣٣,٢٠٠	١٩,٦٠٠
نظافة	١٤,٢٣٢	١٥,٨٣١
تدريب	١,١٣٨	٨٠٠
صيانة	٣٠,١٥٥	١٦,٩٥٤
محروقات	٥,٠١٤	١٠,٥٥٤
تأمين	١٢,٨٦٤	١٢,٣٤١
لجنة النشاط الاجتماعي	١١,٥٨٩	٩,٥٨٥
سفر وتنقلات	-	١,٦٩٩
رسوم ورخص حكومية	٥,٧٦٠	٥,٧٦٠
دعاية واعلان	٤,٠٠٨	٦,٥٧١
ضيافة	٤,١٠٥	٣,٣٠٤
قرطاسية	٤,٩٢٠	٤,٤٠٢
هاتف وفاكس وانترنت	٢,٥٤٩	٢,٢٨٠
أخرى	٣,٦٣٨	٢,٢٩٤
المجموع	١,٤٥٨,١٢٦	١,٣٦١,٢٩١

(١٣) الالتزامات المحتملة

الاعتمادات والكفالات

لا يوجد على المؤسسة التزامات محتملة تتمثل في الاعتمادات والكفالات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

القضايا المرفوعة على المؤسسة:

لا يوجد قضايا مرفوعة على المؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

(١٤) ضريبة الدخل

وفقاً لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، تم اعفاء المؤسسة من ضريبة الدخل، وذلك وفقاً للمادة (٢٧) من القانون.

(١٥) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

تتعرض المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها والتي تحمل فائدة مثل ودائع البنوك.

تمثل حساسية قائمة الدخل الشامل أثر التغيرات المفترضة المتوقعة بأسعار الفوائد على ربح المؤسسة لسنة واحدة، ويتم احتسابها بناءً على الموجودات المالية والتي تحمل سعر فائدة متغير كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و ٢٠٢٠.

المؤسسة ليست معرضة لمخاطر الفائدة حيث أن جميع الاستثمارات بالكلفة المطفأة وتحمل أسعار فائدة ثابتة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم اتجاه المؤسسة.

المؤسسة ليست معرضة لمخاطر الائتمان حيث تحتفظ بالارصدة لدى البنك المركزي الأردني وأن جميع الاستثمارات بالكلفة المطفأة هي سندات صادرة عن البنك المركزي الأردني أو بكفالة الحكومة الأردنية.

مخاطر السيولة

تعمل المؤسسة على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التسهيلات البنكية.
يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات المالية (غير مخصومة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و ٢٠٢٠ على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي وأسعار الفائدة السوقية الحالية:

	أقل من٣ شهور دينـار أردني	من ٣ شهور إلى ١٢ شهر دينـار أردني	المجموع دينـار أردني
٣١ كانون الأول ٢٠٢١			
أرصدة دائنة أخرى	٦٢,٦٨٧	-	٦٢,٦٨٧
المجموع	٦٢,٦٨٧	-	٦٢,٦٨٧

(١٥) إدارة المخاطر(تتمة)

	أقل من٣ شهور دينـار أردني	من ٣ شهور إلى ١٢ شهر دينـار أردني	المجموع دينـار أردني
٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
أرصدة دائنة أخرى	٣٧,٧٦٠	-	٣٧,٧٦٠
المجموع	٣٧,٧٦٠	-	٣٧,٧٦٠

(١٦) إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال المؤسسة بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط المؤسسة ويعظم حقوق الملكية.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم تقم المؤسسة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

ان البنود المتضمنة في هيكلة رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع، الاحتياطيات والبالغ مجموعها ١,٠١٤,٣٢٠,٦٩٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ مقابل ٩٣٢,٠٥٢,٧٤٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

قامت المؤسسة بدفع مبلغ مقداره ١٥٠,٠٠٠ دينار لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية وتم خصمه من أصل مساهمة الحكومة في رأسمال المؤسسة ليصبح ٨٥٠,٠٠٠ دينار.

(١٧) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وستقوم المؤسسة بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) عقود التأمين

يقدم المعيار نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة بعقود التأمين. ويحل هذا المعيار محل معيار التقارير المالية الدولي رقم (٤) – عقود التأمين. ينطبق المعيار على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. ان الإطار العام للمعيار يتضمن استخدام طريقة الرسوم المتغيرة وطريقة توزيع الأقساط.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتبارا من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ مع ارقام المقارنة، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة ان المنشأة طبقت معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (١٥) قبل أو مع تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧).

من غير المتوقع أن يكون للمعيار اي أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

(١٧) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في أيار من عام ٢٠١٧ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة بعقود التأمين. وما أن سري، يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) عقود التأمين الصادر في عام ٢٠٠٥. ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة.

تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. يوفر الإطار العام للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقًا لشركات التأمين. على عكس المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤)، والتي تعتمد إلى حد كبير على سياسات المحاسبة المحلية السابقة ، يوفر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) نموذجًا شاملاً لعقود التأمين حيث يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. جوهر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) هو النموذج العام، ويكمله:

- تطبيق محدد للعقود مع ميزات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة)،
- نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل أساسي للعقود قصيرة الأجل.

سيتم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي اعتبارا من ١ كانون الثاني، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة ان المنشأة طبقت المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٩) والمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (١٥) قبل أو مع تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (١٧).

لا ينطبق هذا المعيار على المؤسسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على فقرات (٦٩) الى (٧٦) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف "الحق لتأجيل التسوية"،

- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

(١٧) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد (تتمة)

إشارة الى الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣)
قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٣) اندماج الأعمال - إشارة الى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة الى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام ١٩٨٩ ومع الإشارة الى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في اذار ٢٠١٨ دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناء لمبدأ الاعتراف بالمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٣) لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر «اليوم الثاني» (Day ٢) للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٢١) في حال تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٣) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)
قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشئات من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم انتاجه في الفترة خلال إحضار الأصل إلى الموقع وتجهيزه للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقا لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة انتاجها في الارباح أو الخسائر.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢ على بنود الممتلكات والآلات والمعدات والتي تم البدء باستخدامها في بداية أول فترة مالية تم عرضها في السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

العقود الخاسرة – كلفة التزامات العقود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)
قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما اذ كان العقد الخاسر او سينتج عنه خسارة.

تطبق التعديلات طريقة «التكلفة المباشرة». ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر. لا تتعلق المصاريف الادارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها الى الطرف الاخر بموجب شروط العقد.

سيتم تطبيق التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢. تطبق هذه التعديلات على العقود التي لم يتم الوفاء بجميع شروطها كما في بداية السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

(١٧) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) – تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى - شركة تابعة كمتبني للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) - تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى. يسمح التعديل للشركة التابعة التي تختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) لقياس فروقات تحويل العملات الأجنبية المتراكم باستخدام المبالغ المعلن عنها من قبل الشركة الأم، بناءً على تاريخ تطبيق الشركة الأم للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرو الأولى يتم تطبيق هذا التعديل أيضًا على الشركة الحليفة أو الاستثمار المشترك الذي يختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١).

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا ينطبق هذا التعديل على المؤسسة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية – اختبار '١٠٪' لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩). يوضح التعديل الرسوم التي تأخذها الشركة بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم الشركة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي تطبق فيها الشركة التعديل.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر. ستقوم الشركة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي تطبق فيها الشركة التعديل.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية المؤسسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة: الضرائب في قياس القيمة العادلة
كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة. قام التعديل بإلغاء متطلب المعيار الوارد في الفقرة ٢٢ من معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الذي يقضي بأن تستبعد المنشآت التدفقات النقدية الضرائب عند قياس القيمة العادلة للأصول ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (٤١).

سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي على قياس القيمة العادلة اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على المؤسسة.

(١٧) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد (تتمة)

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) ، حيث قدم تعريفًا لـ «التقديرات المحاسبية». توضح التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على المؤسسة.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان الممارسة رقم (٢)

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٢) اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية «الهامة» بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية «المادية» وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

سيتم تطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ مع السماح بالتطبيق المبكر. نظرًا لأن التعديلات على بيان الممارسة رقم (٢) تقدم إرشادات غير إلزامية حول تطبيق تعريف مصطلح جوهري على معلومات السياسة المحاسبية، فإن تاريخ سريان هذه التعديلات ليس ضروريًا.

تقوم الشركة حاليًا بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للمؤسسة.

(١٨) أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) وأثره على المؤسسة

نتيجة استمرار تأثير فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على الاقتصاد العالمي وقطاعات الأعمال المختلفة وما رافق ذلك من قيود وإجراءات فرضتها الحكومة الأردنية ودول الجوار وبقية دول العالم، قامت إدارة المؤسسة بإعداد دراسة لتحديد مدى أثر فيروس كورونا على أنشطة المؤسسة والبيانات المالية للمؤسسة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتمكينها من استمرارها بنشاطها في ضوء الظروف الراهنة حيث من الممكن أن تتأثر الأنشطة التشغيلية بالتطورات العالمية والتي تؤثر حالياً على مختلف القطاعات الاقتصادية والجغرافية.

لم ينتج عن جائحة فيروس كورونا تأثير جوهري على نشاطات المؤسسة. حيث إن إيرادات المؤسسة فرضت بموجب قانون حيث تتكون من رسوم الاشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك إلى المؤسسة بالإضافة الى عوائد الاستثمار من السندات وتحمل أسعار فائدة ثابتة.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات

المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك

الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى مجلس الإدارة المحترمين

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

شخصية اعتبارية

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

الـــرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية («الصندوق») والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وطبقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقًا لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الصندوق وفقًا لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين.

لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساسًا لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئةالمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية الصندوق أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن التدقيق الذي يجري وفقًا لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردًة أو مجتمعًة

يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

· تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساسًا لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

· الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للصندوق.

· تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

· التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الصندوق على الاستمرار. واذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث اوالظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الصندوق في اعماله كمنشأة مستمرة.

· تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ/ الأردن
أسامة فايز شخاترة
ترخيص رقم ١٠٧٩

عمان ـ المملكة الأردنية الهاشمية
٤ نيسان ٢٠٢٢

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	إيضاحات	٢٠٢١	٢٠٢٠
		دينار أردني	دينار أردني
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني		٢٦,٣٨٦,٠٨٠	٢٦,٣٤٢,٠٦٨
موجودات غير متداولة			
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٤	١٧,٥٧٩,٠٠٠	
مجموع الموجودات		٤٣,٩٦٥,٠٨٠	٢٦,٣٤٢,٠٦٨
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مصاريف مستحقة الدفع		١,٠٠٠	١,٠٠٠
مجموع المطلوبات		١,٠٠٠	١,٠٠٠
حقوق الملكية			
رأس المال	٥	٥٥٠,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠
الإحتياطيات	٦	٤٣,٤١٤,٠٨٠	٢٥,٧٩١,٠٦٨
مجموع حقوق الملكية		٤٣,٩٦٤,٠٨٠	٢٦,٣٤١,٠٦٨
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٤٣,٩٦٥,٠٨٠	٢٦,٣٤٢,٠٦٨

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ١٣ جزءا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	إيضاحات	٢٠٢١	٢٠٢٠
		دينار أردني	دينار أردني
رسوم إشتراك	٧	١٧,٦٣٥,٤٠٩	١٥,٩٥٣,٥٧١
مصاريف إدارية	٨	(١٢,٣٩٧)	(١٢,٦٧٥)
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة		١٧,٦٢٣,٠١٢	١٥,٩٤٠,٨٩٦

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	* رأس المال	الإحتياطيات	الإجمالي
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١			
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٥٥٠,٠٠٠	٢٥,٧٩١,٠٦٨	٢٦,٣٤١,٠٦٨
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة	-	١٧,٦٢٣,٠١٢	١٧,٦٢٣,٠١٢
الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٥٥٠,٠٠٠	٤٣,٤١٤,٠٨٠	٤٣,٩٦٤,٠٨٠
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	٥٥٠,٠٠٠	٩,٨٥٠,١٧٢	١٠,٤٠٠,١٧٢
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة	-	١٥,٩٤٠,٨٩٦	١٥,٩٤٠,٨٩٦
الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٥٥٠,٠٠٠	٢٥,٧٩١,٠٦٨	٢٦,٣٤١,٠٦٨

* يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك إسلامي عضو في الصندوق، بالإضافة الى دفعة من أصل مساهمة الحكومة في رأس مال مؤسسة ضمان الودائع في الصندوق بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دينار.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ١٣ جزءا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار أردني	دينار أردني
فائض الإيرادات عن النفقات	١٧,٦٢٣,٠١٢	١٥,٩٤٠,٨٩٦
الأنشطة الاستثمارية		
شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(١٧,٥٧٩,٠٠٠)	-
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	(١٧,٥٧٩,٠٠٠)	-
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	٤٤,٠١٢	١٥,٩٤٠,٨٩٦
النقد وما في حكمه كما في بداية السنة	٢٦,٣٤٢,٠٦٨	١٠,٤٠١,١٧٢
النقد وما في حكمه كما في نهاية السنة	٢٦,٣٨٦,٠٨٠	٢٦,٣٤٢,٠٦٨

- تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ١٣ جزءا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

(١) عـام

تأسس الصندوق بتاريخ ١ نيسان ٢٠١٩ بموجب قانون معدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٨ لسنة ٢٠١٩ كشخصية اعتبارية تتولى إدارته مؤسسة ضمان الودائع وتكون العلاقة بين الصندوق والمؤسسة على أساس الوكالة بالأجر وتنظم جميع أمور هذه العلاقة بموجب قرار من المجلس، ويقوم الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون وما يُدفع له من البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع والمؤسسة يكون على سبيل التبرع.

تهدف المؤسسة من خلال «صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية» إلى حماية المودعين لدى البنوك الإسلامية بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك إسلامي يتقرر تصفيته وفقاً للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها إلى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك الإسلامية جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.

تتكون مصادر المال للصندوق مما يلي:

- رسوم الإشتراكات السنوية التي يتم تحصيلها من البنوك الإسلامية.
- عوائد إستثمارات أموال الصندوق.
- أي قروض حسنة يحصل عليها الصندوق.
- أي منح مالية تقدم للصندوق بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وموافقة مجلس الوزراء إذا كانت المنح مقدمة من جهات غير أردنية.

تؤول أموال الصندوق في حال تصفيته إلى صندوق الزكاة في المملكة وذلك بعد تغطية كافة المصروفات والخسائر المترتبة على الصندوق.

(٢) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقا للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفي حال عدم وجود معايير صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تتعلق ببنود القوائم المالية يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الصادرة حولها بما يتفق مع المعايير الشرعية لحين صدور معايير إسلامية لها.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

إنَّ الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يُمثل العملة الوظيفية للصندوق.

التغيرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ بإستثناء ما يلي:

معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم ٣٢ (الإجارة)
يحل معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم (٣٢) «الإجارة» بدلاً من معيار المحاسبة المالي رقم (٨) «الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك». ويحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن مختلف أنواع الإيجارات كمؤجر ومستأجر.

قام الصندوق بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٢) ولم ينتج أي اثر عن تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق كون جزء من المعيار حل محل معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٦) والذي تم تطبيقه سابقاً من تاريخ ١ كانون الأول ٢٠١٩.

ملخص السياسات المحاسبية الهامة

النقد وما في حكمه

لغرض قائمة التدفقات النقدية، فإن النقد وما في حكمه يشمل النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك.

إثبات الإيراد والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف برسوم الاشتراك السنوي للبنوك بنسبة اثنين ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك.

يتم اثبات الايرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.
يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات، كما يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الإيرادات والمصروفات.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق التزام (قانوني أو فعلي) في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة الصندوق وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تمثل مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد لرأسمال هذه الموجودات وأرباحها.

يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، ويعاد تقييمها في نهاية الفترة الحالية بإستخدام طريقة معدل الربح الفعال وتظهر أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية الإطفاء في قائمة الدخل ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الربح الفعلي الأصلي وبحيث ينزل أي مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة محتسبة عنها من قيمة هذه الموجودات. لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند.

في حال بيع أي من هذه الموجودات الممولة من أموال الصندوق الذاتية – قبل تاريخ استحقاقها فيتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الشامل في بند مُستقل و يتم الإفصاح عن ذلك.

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التقاص

يتم اجراء التقاص بين الموجودات والمطلوبات واظهار المبلغ بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

(٣) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الصندوق القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الصندوق القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

(٤) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١ دينار	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ دينار
صكوك شركة الكهرباء الوطنية (ائتمان)	٨,١٥٠,٤٩٧	-
صكوك شركة الكهرباء الوطنية (مشترك)	٩,٤٢٨,٥٠٣	-
المجموع	١٧,٥٧٩,٠٠٠	-

(٥) رأس المال

يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك إسلامي عضو في الصندوق. بالإضافة الى دفعة من أصل مساهمة الحكومة في رأس مال مؤسسة ضمان الودائع في الصندوق بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دينار.

(٦) الإحتياطيات

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا البند ما تم تحويله من فائض الإيرادات عن النفقات خلال السنوات.

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١ دينار	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ دينار
احتياطيات محفظة تكافل حسابات الإستثمار المشترك	٢٣,٢٨٥,١٠٢	١٣,٧٥٥,١٦٨
احتياطيات محفظة تكافل حسابات الإئتمان	٢٠,١٢٨,٩٧٨	١٢,٠٣٥,٩٠٠
المجموع	٤٣,٤١٤,٠٨٠	٢٥,٧٩١,٠٦٨

(٧) رسوم اشتراك

يستوفي الصندوق رسم اشتراك سنوي من البنوك الإسلامية بنسبة اثنان ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة وفقا لأحكام القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته وتتكون رسوم الاشتراك على النحو التالي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١ دينار	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ دينار
رسوم اشتراك محفظة تكافل حسابات الإستثمار المشترك	٩,٥٣٦,٦٣٨	٨,٥١٣,٦١٥
رسوم اشتراك محفظة تكافل حسابات الإئتمان	٨,٠٩٨,٧٧١	٧,٤٣٩,٩٥٦
المجموع	١٧,٦٣٥,٤٠٩	١٥,٩٥٣,٥٧١

(٨) مصاريف إدارية

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١ دينار	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ دينار
أتعاب وكالة بالأجر*	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠
اتعاب مهنية	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
دعاية وإعلان	١,٣٩٧	١,٦٥٤
قرطاسية	-	٢١
المجموع	١٢,٣٩٧	١٢,٦٧٥

*تمثل هذه المبالغ مصاريف وكالة بالأجر تدفع سنويا بمبلغ ٥,٠٠٠ دينار أردني لمؤسسة ضمان الودائع.

(٩) ضريبة الدخل

وفقاً قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، تم اعفاء الصندوق من ضريبة الدخل، وذلك وفقاً للمادة (٢٧) من القانون.

(١٠) الالتزامات المحتملة

الاعتمادات والكفالات
لا يوجد على الصندوق التزامات محتملة تتمثل في الاعتمادات والكفالات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

القضايا المرفوعة على الصندوق:
لا يوجد قضايا مرفوعة على الصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

(١١) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة
لا يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداته والتي تحمل فائدة مثل ودائع البنوك.

تمثل حساسية قائمة الدخل الشامل أثر التغيرات المفترضة المتوقعة بأسعار الفوائد على ربح الصندوق لسنة واحدة، ويتم احتسابها بناءً على الموجودات المالية والتي تحمل سعر فائدة متغير كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٢٠٢٠.

مخاطر الائتمان
مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم اتجاه الصندوق.

الصندوق ليس معرض لمخاطر الائتمان حيث يحتفظ بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة. (لدى البنك المركزي الأردني).

مخاطر السيولة
يعمل الصندوق على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التسهيلات البنكية.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات المالية (غير مخصومة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ و٢٠٢٠ على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي وأسعار الفائدة السوقية الحالية:

	أقل من٣ شهور دينـار أردني	المجموع دينـار أردني
٣١ كانون الأول ٢٠٢١		
أرصدة دائنة أخرى	١,٠٠٠	١,٠٠٠
المجموع	١,٠٠٠	١,٠٠٠

	أقل من٣ شهور دينـار أردني	المجموع دينـار أردني
٣١ كانون الأول ٢٠٢٠		
أرصدة دائنة أخرى	١,٠٠٠	١,٠٠٠
المجموع	١,٠٠٠	١,٠٠٠

(١٢) إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال الصندوق بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط الصندوق ويعظم حقوق الملكية.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم تقم المؤسسة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

ان البنود المتضمنة في هيكلة رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع، الاحتياطيات والبالغ مجموعها ٤٣,٩٦٤,٠٨٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ مقابل ٢٦,٣٤١,٠٦٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

(١٣) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

معيار المحاسبة المالي رقم ١ – المعدّل ٢٠٢١ (العرض العام والإفصاح في القوائم المالية)

يحدد ويحسن معيار المحاسبة المالية رقم ١ – المعدّل ٢٠٢١ «العرض العام والإفصاح في القوائم المالية» العرض الشامل ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم ١. يسري المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). تتماشى معيار المحاسبة المالية رقم ١ – المعدّل ٢٠٢١ مع التعديلات التي تمت على «الإطار المفاهيمي للتقارير المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)» (المعدّل ٢٠٢٠) (الإطار المفاهيمي). سيساعد

معيار المحاسبة المالية رقم ١ المعدّل – ٢٠٢١ على إعداد قوائم مالية واضحة وشفافة ومفهومة، وسيساعد بدوره مستخدمين القوائم المالية على اتخاذ قرارات اقتصادية أفضل.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٧ «التقرير المالي للمؤسسات الوقفية»
يبين هذا المعيار المتطلبات الشاملة للمحاسبة والتقرير المالي للمؤسسات الوقفية والمؤسسات المماثلة، بما في ذلك متطلبات العرض والإفصاح العام ومتطلبات العرض الخاص مثل المتطلبات الخاصة بالغلّة والمعالجات المحاسبية الأساسية المتعلقة ببعض الجوانب الخاصة بالمؤسسات الوقفة. تتوافق المبادئ الواردة في هذا المعيار مع مبادئ الشريعة وأحكامها، وهذا يساعد على الوصول الى فهم أفضل للمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ذات الغرض العام وبعزز ثقة أصحاب المصالح في المؤسسات الوقفية.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر. ويجب على المؤسسة الوقفية حديثة التأسيس تطبيق هذا المعيار منذ تأسيسها.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٨ « (وعد)، (خيار)، (وتحوط)»
يصف هذا المعيار مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير ومتطلبات ترتيبات (الوعد)، (الخيار)، و(التحوط) للمؤسسات المالية الإسلامية.
العديد من المنتجات مثل المرابحة والإجارة التي تقدمها المؤسسات تدمج تطبيق الوعد أو الخيار بشكل أو بآخر. الوعد الإضافي أو الخيار، بما يتماشى مع هذا المعيار، هو الوعد أو الخيار المرتبط بترتيب متوافق مع الشريعة فيما يتعلق بهيكله الذي لا ينتج عنه أي أصل أو التزام ما لم يتحول إلى عقد أو التزام مضمحل.

من ناحية أخرى، يعتبر منتج وعد أو خيار ترتيبًا قائمًا بذاته متوافق مع الشريعة ويستخدم إما كمنتج عادي أو، في بعض الأحيان، لغرض التحوط. قد يأخذ شكل معاملة واحدة أو سلسلة أو مجموعة من المعاملات وقد يتحول إلى معاملة مستقبلية أو سلسلة من المعاملات، بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. تؤدي مثل هذه المعاملات إلى نشوء أصل أو التزام للأطراف، وفقًا للشروط المحددة في هذا المعيار.

(١٣) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد (تتمة)

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٩ « التقارير المالية عن الزكاة»
يُحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية ٩ «الزكاة» الصادر سابقًا. يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعاملة المحاسبية للزكاة في سجلات المؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك العرض والإفصاح في قوائمها المالية.

يصف المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية المعمول بها اعتمادًا على التزام المؤسسات المالية الإسلامية بدفع الزكاة. بالإضافة إلى ذلك، في حالة عدم مطالبة مؤسسة مالية إسلامية بموجب القانون أو الميثاق التأسيسي بدفع الزكاة، فلا يزال يتعين عليها تحديد والإفصاح عن مقدار الزكاة المستحقة لمصلحة الجهات المعنية المختلفة.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالية رقم ٤٠ « التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي»

يُحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية ١٨ «الخدمات المالية الإسلامية المقدمة من قبل المؤسسات المالية التقليدية» ويحدد متطلبات إعداد التقارير المالية المطبقة على المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية.

يتطلب هذا المعيار من المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نوافذ تمويل الإسلامي أن تعد وتقدم القوائم المالية لنوافذ التمويل الإسلامي بما يتماشى مع متطلبات هذا المعيار ومعايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). يوفر هذا المعيار مبادئ التقارير المالية بما في ذلك متطلبات العرض والإفصاح المطبقة على نوافذ التمويل الإسلامي.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤ على القوائم المالية لنوافذ التمويل الإسلامي للمؤسسات المالية التقليدية مع السماح بالتطبيق المبكر، مع مراعاة التطبيق المتزامن لمعيار المحاسبة المالية رقم ١ « العرض العام والإفصاح في القوائم المالية.»

مؤسسة ضمان الودائع

صندوق بريد: ٩٤٠٤٢٠ عمان ١١١٩٤ الأردن

هاتف: ٥٢٠٤٠٤٠ (٦) ٩٦٢+ فاكس: ٥٦١٩٩١٠ (٦) ٩٦٢+

www.dic.gov.jo - dicjor@dic.gov.jo